مرســوم ســلطاني

رقــم ٦٦ / ٢٠٢٥

بالتصديق على اتفاقية بين حكومة سلطنة عمان وحكومة جمهورية كازاخستان لتجنب الازدواج الضريبي ومنع التهرب المالي بالنسبة للضرائب على الدخل وعلى رأس المال

نحن هيثـم بـن طـارق سلطان عمـان

بعد الاطلاع على النظام الأساسي للدولة،

وعلى الاتفاقية بين حكومة سلطنة عمان وحكومة جمهورية كازاخستان لتجنب الازدواج الضريبـي ومـنع التهـرب المالـي بالنسبـة للضرائـب علـى الدخل وعلى رأس المال، الموقعة في مدينة أستانا بتاريخ ٢٩ من مايو ٢٠٢٥م،

وبناء على ما تقتضيه المصلحة العامة،

رسمنــا بمــا هــو آت

المـادة الأولـــى

التصديق على الاتفاقية المشار إليها، وفقا للصيغة المرفقة.

المـادة الثانيــة

ينشر هذا المرسوم في الجريدة الرسمية، ويعمل به من تاريخ صدوره.

صـدر في: ١١ من ربيع الأول سنـة ١٤٤٧هـ

الموافــق: ٤ من سبتمبـــــر سنـة ٢٠٢٥م

هيثـم بن طـارق

سـلطان عمــان

اتفاقية

بين

حكومة سلطنة عُمان

وحكومة جمهورية كازاخستان

لتجنب الازدواج الضريبي ومنع التهرب المالي

بالنسبة للضرائب على الدخل وعلى رأس المال

إن حكومة سلطنة عُمان وحكومة جمهورية كازاخستان،

رغبة منهما في تطوير العلاقات الاقتصادية وتعزيز التعاون فيما بينهما في المسائل الضريبية،

ورغبة منهما في إبرام اتفاقية لتجنب الازدواج الضريبي ومنع التهرب المالي بالنسبة للضرائب على الدخل وعلى رأس المال دون خلق فرص لعدم الخضوع للضريبة، أو تخفيض الضريبة من خلال الازدواج الضريبي أو منع التهرب المالي (بما في ذلك من خلال ترتيبات التسوق بموجب الاتفاقية الذي يهدف إلى الحصول على الإعفاءات المنصوص عليها في هذه الاتفاقية بطريقة غير مباشرة لصالح المقيمين في دولة ثالثة)،

قد اتفقتا على ما يأتي:

المادة (١)

الأشخاص الخاضعون للضريبة

تطبق هذه الاتفاقية على الأشخاص المقيمين في إحدى الدولتين المتعاقدتين أو في كلتيهما.

المادة (٢)

الضرائب التي تتناولها الاتفاقية

١. تسري هذه الاتفاقية على الضرائب على الدخل وعلى رأس المال التي تفرض نيابةً عن دولة متعاقدة أو تقسيماتها السياسية أو سلطاتها المركزية أو المحلية أيا ما كانت طريقة فرض هذه الضرائب.

٢. تعدّ من قبيل الضرائب على الدخل وعلى رأس المال، جميع الضرائب المفروضة على الدخل الإجمالي، أو على رأس المال الإجمالي أو على عناصر الدخل أو عناصر رأس المال، بما في ذلك الضرائب على الأرباح الناتجة عن التصرف في الأموال المنقولة أو الأموال الثابتة، والضرائب على المبلغ الإجمالي للأجور أو الرواتب المدفوعة من قبل المنشآت، وكذلك الضرائب على الزيادة في قيمة رأس المال.

٣. تشمل الضرائب المفروضة حاليا، التي تطبق عليها هذه الاتفاقية بصفة خاصة:

أ. بالنسبة لجمهورية كازاخستان:

١. ضريبة دخل الشركات.

٢. ضريبة دخل الأفراد.

٣. الضريبة على أملاك الأشخاص القانونيين والأفراد.

(ويشار إليها فيما بعد ب"ضريبة كازاخستان ")،

ب. بالنسبة لسلطنة عُمان:

ضريبة الدخل

(ويشار إليها فيما بعد ب "الضريبة العُمانية ").

٤. تسري هذه الاتفاقية أيضا على أي ضرائب مماثلة أو مشابهة بصفة جوهرية، والتي تفرض بعد تاريخ التوقيع على هذه الاتفاقية، سواء بالإضافة إلى، أو الإحلال محل الضرائب المفروضة حاليا. وتقوم السلطات المختصة في الدولتين المتعاقدتين بإخطار بعضهما بعضا بأي تعديلات جوهرية في القوانين المتعلقة بالضرائب التي تتناولها هذه الاتفاقية.

المادة (٣)

تعريفات عامة

١. لأغراض هذه الاتفاقية، وما لم يقتض النص خلاف ذلك:

(أ) يقصد بمصطلح "كازاخستان" جمهورية كازاخستان، وعند استخدامها بالمعنى الجغرافي، يتم تعريفه على أنه الإقليم داخل حدود الدولة لجمهورية كازاخستان، بما في ذلك الأرض والمياه وباطن الأرض والمجال الجوي الذي تمتد إليه سيادة الدولة، وكذلك أي منطقة خارج حدود الدولة والتي تمارس عليها أو يجوز أن تمارس عليها جمهورية كازاخستان حقوق السيادة والولاية القضائية وفقا لتشريعاتها الوطنية والمعاهدات الدولية التي تكون طرفا فيها.

(ب) يقصد بمصطلح "سلطنة عُمان" إقليم سلطنة عُمان والجزر التابعة لها، ويشمل ذلك المياه الإقليمية، وأي منطقة خارج المياه الإقليمية يجوز لسلطنة عُمان أن تمارس عليها، وفقا للقانون

الدولي وقوانين سلطنة عُمان، حقوق السيادة فيما يتعلق باستكشاف واستغلال الموارد الطبيعية في قاع البحر وباطن أرضه وفي المياه التي تعلوه.

(ج) يقصد بمصطلحي "دولة متعاقدة" و "الدولة المتعاقدة الأخرى" سلطنة عُمان أو كازاخستان، حسبما يقتضيه سياق النص.

(د) يتضمن مصطلح "شخص" أي فرد، أو شركة، أو أي كيان آخر من الأشخاص.

(هـ) يقصد بمصطلح "شركة" أي شخص اعتباري، أو أي كيان يعامل كشخص اعتباري لأغراض الضريبة.

(و) ينطبق مصطلح "مشروع" على مزاولة أي نشاط تجاري.

(ز) يقصد بعبارتي "مشروع دولة متعاقدة" و"مشروع الدولة المتعاقدة الأخرى" على التوالي، مشروع يزاوله مقيم في دولة متعاقدة، أو مشروع يزاوله مقيم في الدولة المتعاقدة الأخرى.

(ح) يقصد بمصطلح "النقل الدولي" أي نقل بسفينة أو طائرة يتم تشغيله بواسطة مشروع تابع لدولة متعاقدة، ويستثنى من ذلك تشغيل السفينة أو الطائرة فقط بين أماكن تقع في الدولة المتعاقدة الأخرى.

(ط) يقصد بعبارة "السلطة المختصة":

١. بالنسبة لكازاخستان: وزارة المالية، أو من ينوب عنها قانونا.

٢. بالنسبة لسلطنة عُمان: رئيس جهاز الضرائب أو من ينوب عنه قانونا.

(ي) يقصد بمصطلح "مواطن":

١. أي فرد يحوز على جنسية الدولة المتعاقدة.

٢. أي شخص اعتباري أو شراكة أو اتحاد يستمد وضعه من القوانين السارية في تلك الدولة المتعاقدة.

(ك) يشمل مصطلح "أعمال" أداء الخدمات المهنية وغيرها من الأنشطة ذات الطابع المستقل.

(ل) يقصد بمصطلح "رأس المال": الأموال المنقولة والأموال الثابتة: ويشمل (دون الحصر) الأسهم أو غيرها من إثباتات حقوق الملكية أو السندات أو غيرها من إثباتات المديونية أو براءات الاختراع أو العلامات التجارية أو حقوق المؤلف أو ما يماثلها من الحقوق أو الملكيات الأخرى.

٢. فيما يخص تطبيق هذه الاتفاقية في أي وقت من قبل دولة متعاقدة، فإن أي مصطلح لم يتم تعريفه فيها، ما لم يقتضِ سياق النص خلاف ذلك أو تتفق السلطتان المختصتان على معنى آخر وفقا لأحكام المادة (٢٦) من هذه الاتفاقية، يكون لها المعنى الذي يكون لها في ذلك الوقت بموجب قانون تلك الدولة المتعاقدة لأغراض الضرائب التي تتطلب هذه الاتفاقية بشأنها.

المادة (٤)

المقيم

١. لأغراض هذه الاتفاقية، يقصد بمصطلح "مقيم في دولة متعاقدة" أي شخص يكون، بموجب قوانين ذلك الطرف المتعاقد، خاضعا للضريبة بسبب سكنه أو إقامته أو مكان تسجيله أو مقراً لإدارة أعماله أو طبقا لأي معيار آخر له طبيعة مماثلة، ويشمل أيضا هذه الدولة المتعاقدة وأيًّا من تقسيماتها السياسية أو سلطاتها المركزية أو المحلية. غير أن هذا المصطلح لا يشمل أي شخص يخضع للضريبة

في تلك الدولة المتعاقدة فيما يتعلق فقط بالدخل من مصادر في تلك الدولة المتعاقدة أو رأس المال الموجود فيها.

٢. إذا اعتبر أي فرد تطبيقا لأحكام الفقرة (١) من هذه المادة مقيما في كلتا الدولتين المتعاقدتين، فإن مركزه يحدد وفقا لما يأتي:

(أ) يعتبر مقيما فقط في الدولة المتعاقدة التي له فيها سكن دائم تحت تصرفه، فإذا كان له سكن دائم تحت تصرفه في كلتا الدولتين المتعاقدتين، يعتبر مقيما فقط في الدولة المتعاقدة التي ترتبط مصالحه الشخصية والاقتصادية معها بدرجة أقرب (مركز مصالحه الحيوية).

(ب) إذا تعذر تحديد الدولة المتعاقدة التي يوجد فيها مركز مصالحه الحيوية، أو إذا لم يكن له سكن دائم تحت تصرفه في أي من الدولتين المتعاقدتين؛ يعتبر مقيما فقط في الدولة المتعاقدة التي يكون له فيها سكن معتاد.

(ج) إذا كان له سكن معتاد في كلتا الدولتين المتعاقدتين أو لم يكن له سكن معتاد في أي منهما؛ فيعتبر مقيما فقط في الدولة المتعاقدة التي يكون مواطنا فيها.

(د) إذا لم يمكن تحديد مركزه كمقيم طبقا لأحكام الفقرات الفرعية من (أ) إلى (ج) من الفقرة أعلاه، تتولى السلطتان المختصتان في الدولتين المتعاقدتين التوصل إلى حل بشأن هذه المسألة باتفاق مشترك بينهما.

٣. بتطبيق ما جاء في الفقرة (١) من هذه المادة، إذا كان أي شخص آخر، من غير الأفراد، يعتبر مقيما في كلتا الدولتين المتعاقدتين، تسعى السلطات المختصة في الدولتين المتعاقدتين إلى تحديد الدولة المتعاقدة التي يعتبر مقيما فيها لأغراض هذه الاتفاقية عن طريق الاتفاق المتبادل، مع مراعاة مكان إدارته الفعلي، ومكان تأسيسه أو تشكيله وأي عناصر أخرى ذات صلة. وفي حال عدم التوصل إلى

مثل هذا الاتفاق، لا يحق لأي شخص الحصول على أي إعفاء أو استثناء من الضريبة المنصوص عليها في هذه الاتفاقية إلا بالقدر وبالطريقة التي تتفق عليها السلطتان المختصتان في الدولتين المتعاقدتين.

المادة (٥)

المنشأة المستقرة

١. لأغراض هذه الاتفاقية، يقصد بمصطلح "المنشأة المستقرة" المقر الثابت للنشاط الذي يباشر فيه المشروع كل نشاطه أو جزءا منه.

٢. يشمل مصطلح "المنشأة المستقرة" بصفة خاصة:

(أ) مقر الإدارة.

(ب) فرع.

(ج) مكتب.

(د) مصنع.

(هـ) ورشة.

(و) منجم أو حفرة أو بئر نفط أو غاز أو محجر أو منشأة أو هيكل (بما في ذلك منصة حفر أو سفينة) أو أي مكان آخر لاستكشاف أو استخراج الموارد الطبيعية، بالإضافة إلى الخدمات الإشرافية المتصلة بها.

٣. يشمل مصطلح "منشأة مستقرة" أيضا ما يأتي:

(أ) موقع بناء أو مشروع تشييد أو تجميع أو تركيب أو أي نشاط إشرافي يتصل بهذا الموقع أو المشروع لمدة تزيد على (٦) ستة أشهر في غضون فترة (١٢) اثني عشر شهرا.

(ب) تقديم الخدمات، بما في ذلك الخدمات الاستشارية، من قبل مشروع من خلال موظفين أو غيرهم من العاملين الذين يوظفهم المشروع لهذا الغرض أو من خلال طرف ذي صلة، فقط إذا استمرت أنشطة من ذلك النوع (للمشروع ذاته أو لمشروع مرتبط به) في دولة متعاقدة لفترة أو لفترات تزيد في مجموعها على (٦) ستة أشهر خلال أي فترة (١٢) اثني عشر شهرا.

٤. على الرغم من الأحكام السابقة من هذه المادة، لا يشمل مصطلح "المنشأة المستقرة":

(أ) استخدام المرافق فقط لغرض تخزين أو عرض أو تسليم البضائع أو السلع الخاصة بالمشروع.

(ب) الاحتفاظ بمخزون من البضائع أو السلع الخاصة بالمشروع لغرض التخزين أو العرض أو التسليم فقط.

(ج) الاحتفاظ بمخزون من البضائع أو السلع الخاصة بالمشروع فقط لغرض معالجتها بواسطة مشروع آخر.

(د) الاحتفاظ بمقر ثابت للنشاط فقط لغرض شراء سلع أو بضائع أو جمع معلومات للمشروع.

(هـ) الاحتفاظ بمقر ثابت للنشاط فقط لغرض القيام بأي نشاط آخر للمشروع.

(و) الاحتفاظ بمقر ثابت للنشاط فقط لغرض أي مجموعة من الأنشطة المذكورة في الفقرات الفرعية من (أ) إلى (هـ) من هذه الفقرة.

بشرط أن يكون هذا النشاط المشار إليه في الفقرات الفرعية من (أ) إلى (هـ) من هذه الفقرة، أو في حالة الفقرة الفرعية (و) من هذه الفقرة، للنشاط الكلي للمقر الثابت للمشروع ذا طبيعة تحضيرية أو تكميلية.

٤(١) لا تطبق الفقرة (٤) من هذه المادة على المقر الثابت للنشاط الذي يستخدمه أو يحتفظ به مشروع إذا كان المشروع ذاته أو مشروع ذو صلة وطيدة به يمارس أنشطة تجارية في نفس المكان أو في مكان آخر في نفس الدولة المتعاقدة، و:

(أ) ذلك المكان أو مكان آخر يمثل منشأة مستقرة للمشروع أو لمشروع ذي صلة وطيدة به وفقاً لأحكام هذه المادة، أو

(ب) النشاط الإجمالي الناتج عن مجموعة الأنشطة التي يمارسها المشروعان في نفس المكان، أو من خلال المشروع ذاته أو مشروع ذي علاقة وطيدة به في المكانين، ليس ذا طابع تحضيري أو تكميلي،

شريطة أن تشكّل الأنشطة التجارية التي يمارسها المشروعان في نفس المكان، أو المشروع ذاته أو مشروع ذو علاقة وطيدة به في هذين المكانين، وظائف تكميلية تشكل جزءًا من عملية تجارية متكاملة.

٥. بالرغم من أحكام الفقرتين (١) و(٢) من هذه المادة، ولكن مع مراعاة أحكام الفقرة (٦) من هذه المادة، إذا قام شخص بالتصرف نيابة عن مشروع في دولة متعاقدة، وعند القيام بذلك، يمارس بصفة

معتادة سلطة إبرام العقود أو يلعب الدور الرئيسي في إبرام العقود بشكل روتيني دون تعديل مادي فيها من قبل المشروع، وتكون هذه العقود:

(أ) باسم المشروع، أو

(ب) لنقل الملكية، أو منح حق استخدام الممتلكات المملوكة لذلك المشروع أو تلك التي للمشروع الحق في استخدامها، أو

(ج) لتقديم الخدمات من قبل ذلك المشروع،

فيعتبر أن لهذا المشروع منشأة مستقرة في تلك الدولة المتعاقدة فيما يتعلق بأي أنشطة يقوم بها هذا الشخص من أجل المشروع، ما لم تقتصر أنشطة هذا الشخص على تلك المنصوص عليها في الفقرة (٤) من هذه المادة، والتي إذا تمت ممارستها من خلال مقر ثابت للنشاط، قد (بخلاف المقر الثابت للنشاط الذي تنطبق عليه الفقرة (٤)(١))، لا تؤدي إلى اعتبار هذا المقر الثابت منشأة مستقرة وفقا لأحكام تلك الفقرة.

٦. لا تطبق الفقرة (٥) من هذه المادة إذا كان الشخص الذي يتصرف في دولة متعاقدة نيابة عن مشروع من الدولة المتعاقدة الأخرى يباشر نشاطا في الدولة المتعاقدة المذكورة أولاً كوكيل مستقل، ويتصرف لصالح المشروع في السياق المعتاد لهذا النشاط. ومع ذلك، إذا كان الشخص يتصرف بشكل حصري أو شبه حصري بالنيابة عن مشروع أو أكثر من مشروع ذي علاقة وطيدة به، فإن هذا الشخص لا يعتبر وكيلاً مستقلاً بالمعنى المقصود في هذه الفقرة فيما يتعلق بأي مشروع من هذا القبيل.

٧. إذا كانت شركة مقيمة في دولة متعاقدة تسيطر على أو تسيطر عليها شركة مقيمة في الدولة المتعاقدة الأخرى، أو تمارس النشاط في تلك الدولة المتعاقدة الأخرى (سواء عن طريق منشأة مستقرة أو غير

ذلك)، فإن ذلك لا يؤدي في حد ذاته إلى اعتبار أي من الشركتين بمثابة منشأة مستقرة للشركة الأخرى.

٨. لأغراض هذه المادة، وبناءً على جميع الحقائق والظروف ذات الصلة، يعد الشخص مرتبطا ارتباطا وطيدا بالمشروع، إذا كان أحدهما يسيطر على الآخر أو كان كلاهما تحت سيطرة نفس الأشخاص أو المشاريع. وفي أي حال، يعتبر الشخص مرتبطا ارتباطا وطيدا بمشروع إذا كان أحدهما يمتلك بشكل مباشر أو غير مباشر أكثر من (٥٠٪) خمسين في المائة من حق الانتفاع في الآخر (أو في حالة الشركة، أكثر من (٥٠٪) خمسين في المائة من قيمة التصويت الكلي وقيمة أسهم الشركة أو حقوق المساهمين في الشركة) أو إذا كان شخص آخر يمتلك – بطريقة مباشرة أو غير مباشرة – أكثر من خمسين في المائة (٥٠٪) من حق الانتفاع (أو في حالة الشركة، أكثر من خمسين في المائة (٥٠٪) من قيمة التصويت الكلي أو قيمة أسهم الشركة أو قيمة حقوق المساهمين في الشركة) في الشخص والمشروع.

المادة (٦)

الدخل من الأموال الثابتة

١. الدخل الذي يحصل عليه مقيم في دولة متعاقدة من أموال ثابتة (بما في ذلك الدخل الناتج عن الزراعة والغابات) كائنة في الدولة المتعاقدة الأخرى، يجوز أن تفرض عليها الضريبة في تلك الدولة المتعاقدة الأخرى.

٢. يقصد بمصطلح "الأموال الثابتة" المعنى المحدد في قانون الدولة المتعاقدة الكائنة فيها هذه الأموال، ويشمل هذا المصطلح في جميع الأحوال ملحقات الأموال الثابتة، والماشية، والمعدات المستخدمة في الزراعة، والغابات، والحقوق التي تسري عليها أحكام القانون العام المتعلقة بالملكية العقارية. ويعتبر

"أموالا ثابتة" أيضا الحق في الانتفاع بالأموال الثابتة، والحق في اقتضاء مبالغ متغيرة أو ثابتة مقابل استغلال أو الحق في استغلال مناطق التعدين والمصادر والموارد الطبيعية الأخرى. ولا تعتبر السفن أو الطائرات أموالا ثابتة.

٣. تطبق أحكام الفقرة (١) من هذه المادة على الدخل الناشئ من الاستخدام المباشر أو تأجير أو استخدام الأموال الثابتة بأي طريقة أخرى.

٤. تطبق أحكام الفقرتين (١) و (٣) من هذه المادة أيضا على الدخل من الأموال الثابتة لأي مشروع.

المادة (٧)

أرباح المشروعات

١. تخضع أرباح مشروع دولة متعاقدة للضريبة في هذه الدولة المتعاقدة فقط ما لم يكن ذلك المشروع يباشر النشاط في الدولة المتعاقدة الأخرى عن طريق منشأة مستقرة كائنة فيها، فإذا كان المشروع يباشر نشاطه على النحو السابق ذكره، يجوز فرض الضريبة على أرباح المشروع في الدولة المتعاقدة الأخرى، ولكن فقط في حدود ما يحققه من أرباح بحسب ما هي منسوبة إلى الآتي:

(أ) تلك المنشأة المستقرة، أو

(ب) المبيعات في هذه الدولة المتعاقدة الأخرى من البضائع أو السلع من ذات النوع أو من نوع مماثل لتلك التي يتم بيعها عن طريق تلك المنشأة المستقرة، أو

(ج) الأنشطة الأخرى التي يتم مباشرتها في هذه الدولة المتعاقدة الأخرى والتي تكون من ذات النوع أو من نوع مماثل لتلك التي يتم بيعها عن طريق تلك المنشأة المستقرة.

٢. مع مراعاة أحكام الفقرة (٣) من هذه المادة، إذا قام مشروع دولة متعاقدة بمباشرة النشاط في الدولة المتعاقدة الأخرى عن طريق منشأة مستقرة كائنة فيها، فإن ما ينسب إلى المنشأة المستقرة في كل دولة متعاقدة هو الأرباح التي يتوقع تحقيقها بافتراض أنها مشروع مستقل ومنفصل يباشر الأنشطة ذاتها أو أنشطة مماثلة لها في الظروف ذاتها أو في ظروف مماثلة لها، ويتعامل باستقلال تام مع المشروع الذي يعتبر بمثابة المنشأة المستقرة التابعة له.

٣. عند تحديد أرباح أي منشأة مستقرة يسمح بخصم المصروفات التي تكبدتها لأغراض المنشأة المستقرة، بما في ذلك المصروفات التنفيذية والإدارية العامة بالقدر الذي تكبدته، سواء في الدولة المتعاقدة الكائنة فيها المنشأة المستقرة أو في أي مكان آخر، شريطة أن تكون هذه الخصومات متوافقة مع أحكام قوانين الضريبة في تلك الدولة المتعاقدة، وتخضع لقيودها.

٤. إذا كان العرف في دولة متعاقدة يجري على تحديد الأرباح التي تنسب إلى المنشأة المستقرة على أساس التقسيم النسبي للأرباح الكلية للمقيم على وحداته المختلفة، فإن أحكام الفقرة (٢) من هذه المادة لا تمنع تلك الدولة المتعاقدة من تحديد الأرباح التي تخضع للضريبة على أساس التقسيم النسبي الذي جرى عليه العرف. ومع ذلك، يجب أن تكون النتيجة التي تسفر عنها طريقة التوزيع المتبعة متفقة مع المبادئ المنصوص عليها في هذه المادة.

٥. لا يمكن أن تنسب أي أرباح إلى منشأة مستقرة لمجرد شراء هذه المنشأة المستقرة لبضائع أو سلع للمشروع.

٦. لأغراض الفقرات السابقة من هذه المادة، تحدد الأرباح التي تنسب إلى المنشأة المستقرة بالطريقة ذاتها المتبعة في كل سنة، ما لم يوجد مبرر كاف لاتباع طريقة أخرى.

٧. إذا تضمنت الأرباح عناصر للدخل تم النص عليها بصفة مستقلة في مواد أخرى من هذه الاتفاقية، فإن أحكام المواد الأخرى لا تتأثر بأحكام هذه المادة.

المادة (٨)

أرباح النقل الدولي

١. الأرباح التي يحققها مشروع دولة متعاقدة من تشغيل السفن أو الطائرات في النقل الدولي تخضع للضريبة في تلك الدولة المتعاقدة فقط.

٢. لأغراض هذه المادة، تشمل الأرباح الناتجة من تشغيل السفن أو الطائرات في النقل الدولي الأرباح الناتجة عن استخدام، أو صيانة، أو تأجير الحاويات (بما في ذلك المقطورات والمعدات المرتبطة بها لأغراض نقل الحاويات) والتي تستخدم لنقل البضائع والسلع، إذا كان هذا الاستخدام أو الصيانة أو التأجير، حسب مقتضى الحال، يشكل نشاطاً عرضيّا لتشغيل السفن أو الطائرات في النقل الدولي.

٣. تسري أحكام الفقرة (١) و (٢) من هذه المادة أيضا على الأرباح الناشئة من المشاركة في مجموعة (POOL) أو نشاط مشترك أو توكيل تشغيل عالمي.

المادة (٩)

المشروعات المشتركة

١. في حال:

(أ) ساهم مشروع دولة متعاقدة بطريقة مباشرة أو غير مباشرة في إدارة أو السيطرة على أو في رأس مال مشروع تابع للدولة المتعاقدة الأخرى، أو

(ب) ساهم نفس الأشخاص بطريقة مباشرة أو غير مباشرة في إدارة أو السيطرة على أو في رأس مال مشروع تابع لدولة متعاقدة ومشروع تابع للدولة المتعاقدة الأخرى،

وإذا فرضت أو وضعت – في أي من الحالتين المذكورتين – شروط بين المشروعين فيما يتعلق بعلاقتهما التجارية أو المالية والتي تختلف عن الشروط التي يمكن وضعها بين مشروعين مستقلين، حينئذ فإن أي أرباح، كان يمكن أن يحققها أي منهما، ولكنه لم يحققها بسبب قيام هذه الشروط، يجوز إدراجها ضمن أرباح ذلك المشروع وإخضاعها للضريبة تبعا لذلك.

٢. إذا أدرجت دولة متعاقدة ضمن أرباح أي مقيم، وأخضعتها للضريبة تبعا لذلك، أرباح مشروع للدولة المتعاقدة الأخرى فرضت عليها الضريبة في تلك الدولة المتعاقدة الأخرى، وكانت الأرباح المدرجة على هذا النحو تعتبر أرباحا تحققت لمشروع الدولة المتعاقدة المشار إليها أولاً، إذا كانت الشروط المتفق عليها بين المشروعين هي الشروط ذاتها التي يمكن الاتفاق عليها بين مشروعين مستقلين، فإن تلك الدولة المتعاقدة الأخرى تقوم بإجراء التسوية المناسبة للضريبة المفروضة فيها على تلك الأرباح. وعند إجراء هذه التسوية، فإنه يتعين إعمال الأحكام الأخرى لهذه الاتفاقية، وعلى السلطات المختصة في الدولتين المتعاقدتين التشاور فيما بينها عند الضرورة.

المادة (١٠)

أرباح الأسهم

١. أرباح الأسهم التي تدفعها أي شركة مقيمة في دولة متعاقدة إلى مقيم في الدولة المتعاقدة الأخرى يجوز فرض الضريبة عليها في هذه الدولة المتعاقدة الأخرى.

٢. ومع ذلك، يجوز فرض الضريبة أيضا على أرباح الأسهم المشار إليها في الدولة المتعاقدة التي تقيم فيها الشركة التي دفعت أرباح الأسهم، وذلك وفقا لقوانين تلك الدولة المتعاقدة، ولكن إذا كان المالك

المستفيد من أرباح الأسهم مقيما في الدولة المتعاقدة الأخرى، فيجب ألا تزيد الضريبة المفروضة عن (١٠٪) عشرة بالمائة من إجمالي أرباح الأسهم.

ولا تؤثر هذه الفقرة في فرض الضريبة على الشركة فيما يتعلق بالأرباح التي تدفع منها أرباح الأسهم.

٣. بالرغم من أحكام الفقرة (٢) من هذه المادة، أرباح الأسهم التي تنشأ في دولة متعاقدة تعفى من الضريبة في هذه الدولة المتعاقدة، شريطة أن يتم دفعها إلى:

(أ) بالنسبة لكازاخستان:

١. حكومة جمهورية كازاخستان، أو سلطاتها المركزية أو المحلية.

٢. البنك الوطني لجمهورية كازاخستان.

٣. صندوق الرخاء الوطني التابع للجنة الخدمات المشتركة "Samruk-Kazyna".

٤. لجنة الخدمات المشتركة "الإدارة الوطنية القابضة" Baiterek ".

٥. بنك التنمية الكازاخستاني التابع لمركز الخدمات المشتركة.

٦. لجنة الخدمات المشتركة (خزينة لإدارة رأس المال).

٧. المؤسسة الوطنية للاستثمار التابعة للبنك الوطني الكازاخستاني.

٨. "الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية المتراكمة الموحدة" أو أي صندوق تقاعد أو معاشات تقاعدية أخرى منظمة بموجب قوانين كازاخستان.

٩. أي مؤسسة مالية حكومية أخرى يتم الاتفاق عليها من حين لآخر بين السلطتين المختصتين في الدولتين المتعاقدتين.

(ب) بالنسبة لسلطنة عُمان:

١. حكومة سلطنة عُمان.

٢. البنك المركزي العُماني.

٣. جهاز الاستثمار العُماني.

٤. بنك التنمية العُماني.

٥. وكالة ضمان ائتمان الصادرات ش م ع م.

٦. أي صندوق للتقاعد أو المعاشات التقاعدية ينظم بموجب القوانين العُمانية.

٧. شخص اعتباري أو مؤسسة مملوكة بالكامل من قبل حكومة سلطنة عُمان، كما يتم الاتفاق عليه من وقت لآخر بين السلطتين المختصتين للدولتين المتعاقدتين.

٤. مصطلح "أرباح الأسهم" كما هو مستخدم في هذه المادة، يعني الدخل من الأسهم أو الحقوق الأخرى التي لا تعتبر من قبيل الديون والمشاركة في الأرباح، وكذلك الدخل من حقوق الشركات الأخرى الذي يخضع لنفس المعاملة الضريبية مثل الدخل من الأسهم بموجب قوانين الدولة المتعاقدة التي تقيم فيها الشركة التي تقوم بالتوزيع.

٥. لا تسري أحكام الفقرتين (١) و(٢) من هذه المادة إذا كان المالك المستفيد من أرباح الأسهم مقيما في دولة متعاقدة، ويباشر في الدولة المتعاقدة الأخرى التي تقيم فيها الشركة التي توزع الأرباح نشاطا

عن طريق منشأة مستقرة كائنة فيها، وكانت ملكية الأسهم التي تدفع عنها الأرباح ترتبط بصفة فعلية بتلك المنشأة المستقرة، وتطبق في هذه الحالة أحكام المادة (٧) من هذه الاتفاقية.

٦. إذا حققت شركة مقيمة في دولة متعاقدة أرباحاً أو دخلاً من الدولة المتعاقدة الأخرى، فلا يجوز لهذه الدولة المتعاقدة الأخرى أن تفرض أي ضريبة على أرباح الأسهم المدفوعة من قبل الشركة، ما لم تكن هذه الأرباح قد دفعت إلى مقيم في تلك الدولة المتعاقدة الأخرى أو كانت ملكية الأسهم التي تدفع عنها الأرباح ترتبط بصفة فعلية بمنشأة مستقرة كائنة في تلك الدولة المتعاقدة، ولا يجوز كذلك أن تفرض على أرباح الشركة غير الموزعة الضريبة التي تسري على أرباح الشركات غير الموزعة حتى لو كانت أرباح الأسهم المدفوعة أو الأرباح غير الموزعة تتكون كلياً أو جزئياً من أرباح أو دخل نشأ في هذه الدولة المتعاقدة الأخرى.

المادة (١١)

فائدة الديون

١. الفائدة التي تنشأ في دولة متعاقدة وتدفع لمقيم في الدولة المتعاقدة الأخرى يجوز فرض الضريبة عليها في تلك الدولة المتعاقدة الأخرى.

٢. ومع ذلك، يجوز أيضا فرض الضريبة على هذه الفائدة في الدولة المتعاقدة التي نشأت فيها، ووفقا لقوانين تلك الدولة المتعاقدة، ولكن إذا كان المالك المستفيد من الفائدة مقيما في الدولة المتعاقدة الأخرى، فإن الضريبة المفروضة على هذا النحو يجب ألا تتجاوز نسبة (١٠٪) عشرة بالمائة من إجمالي مبلغ الفائدة.

٣. بالرغم من أحكام الفقرة (٢) من هذه المادة، الفائدة التي تنشأ في دولة متعاقدة تعفى من الضريبة في هذه الدولة المتعاقدة بشرط أن تُدفع إلى:

(أ) بالنسبة لكازاخستان:

١. حكومة جمهورية كازاخستان، أو سلطاتها المركزية أو المحلية.

٢. البنك الوطني لجمهورية كازاخستان.

٣. صندوق الرخاء الوطني التابع للجنة الخدمات المشتركة "Samruk-Kazyna".

٤. لجنة الخدمات المشتركة "الإدارة الوطنية القابضة" Baiterek ".

٥. بنك التنمية الكازاخستاني التابع لمركز الخدمات المشتركة.

٦. لجنة الخدمات المشتركة (خزينة لإدارة رأس المال).

٧. المؤسسة الوطنية للاستثمار التابعة للبنك الوطني الكازاخستاني.

٨. «الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية المتراكمة الموحدة» أو أي صندوق تقاعد أو معاشات تقاعدية أخرى منظمة بموجب قوانين كازاخستان.

٩. أي مؤسسة مالية حكومية أخرى يتم الاتفاق عليها من حين لآخر بين السلطتين المختصتين في الدولتين المتعاقدتين.

(ب) بالنسبة لسلطنة عُمان:

١. حكومة سلطنة عُمان.

٢. البنك المركزي العُماني.

٣. جهاز الاستثمار العُماني.

٤. بنك التنمية العُماني.

٥. وكالة ضمان ائتمان الصادرات ش م ع م.

٦. أي صندوق للتقاعد أو المعاشات التقاعدية ينظم بموجب القوانين العُمانية.

٧. أي شخص اعتباري أو مؤسسة مملوكة بالكامل من قبل حكومة سلطنة عُمان، كما يتم الاتفاق عليه من وقت لآخر بين السلطتين المختصتين للدولتين المتعاقدتين.

٤. يقصد بمصطلح "الفائدة" المستخدم في هذه المادة الدخل الناشئ من الديون بجميع أنواعها، سواءً كانت مضمونة أو غير مضمونة برهن، أو كانت تتضمن أو لا تتضمن حق المشاركة في أرباح المدين، وتشمل على وجه الخصوص الدخل من السندات الحكومية، والدخل من الضمانات أو سندات المديونية، بما في ذلك المكافآت والجوائز المتعلقة بهذه السندات أو الضمانات أو سندات المديونية. ولا تعتبر الغرامات المفروضة بسبب التأخير في السداد من قبيل الفائدة لأغراض هذه المادة.

٥. لا تسري أحكام الفقرتين (١) و (٢) من هذه المادة إذا كان المالك المستفيد من الفائدة مقيما في دولة متعاقدة، ويباشر في الدولة المتعاقدة الأخرى التي نشأت فيها الفائدة نشاطا عن طريق منشأة مستقرة كائنة فيها، وكان الدّين الذي تدفع عنه الفائدة يرتبط بصفة فعلية بهذه المنشأة المستقرة. وتطبق في هذه الحالة أحكام المادة (٧) من هذه الاتفاقية.

٦. تعتبر الفائدة قد نشأت في دولة متعاقدة إذا سددها مقيم في هذه الدولة المتعاقدة. ومع ذلك، إذا كان لدى الشخص الذي سدد الفائدة – سواءً كان مقيما في دولة متعاقدة أو غير مقيم فيها – منشأة مستقرة في دولة متعاقدة مرتبطة بالمديونية التي استحقت عنها الفائدة المدفوعة، وكانت هذه الفائدة قد تحملتها هذه المنشأة المستقرة، فإن الفائدة تعتبر أنها قد نشأت في الدولة المتعاقدة الكائنة فيها المنشأة المستقرة.

٧. إذا أدى وجود علاقة خاصة بين من يدفع الفائدة والمالك المستفيد منها أو بينهما وبين شخص آخر إلى زيادة في مبلغ الفائدة المتعلق بالدّين الذي دفعت عنه هذه الفائدة، عن المبلغ الذي كان يمكن الاتفاق عليه بين من يدفع الفائدة والمالك المستفيد منها في حالة عدم وجود تلك العلاقة، فتطبق أحكام هذه المادة على المبلغ المشار إليه أخيرا فقط. وفي هذه الحالة، يظل الجزء الزائد من المدفوعات خاضعا للضريبة وفقا لقوانين كل دولة متعاقدة، وبمراعاة الأحكام الأخرى لهذه الاتفاقية.

المادة (١٢)

الأتاوى

١. الأتاوى التي تنشأ في دولة متعاقدة التي تدفع لمقيم في الدولة المتعاقدة الأخرى، يجوز أن تفرض عليها الضريبة في تلك الدولة المتعاقدة الأخرى.

٢. ومع ذلك، يجوز أيضا أن تفرض الضريبة على مثل هذه الأتاوى في الدولة المتعاقدة التي نشأت فيها وبمقتضى قوانين هذه الدولة المتعاقدة، ولكن إذا كان المالك المستفيد للأتاوى مقيما في الدولة المتعاقدة الأخرى، فإن الضريبة المفروضة على هذا النحو يجب ألا تزيد على نسبة (١٠٪) عشرة بالمائة من إجمالي مبلغ الأتاوى.

٣. يقصد بمصطلح "الأتاوى" المستخدم في هذه المادة المدفوعات من أي نوع يتم تسلمها مقابل استخدام، أو حق استخدام أي حقوق للمؤلف في أعمال أدبية أو فنية أو علمية، بما فيها البرامج، والأفلام السينمائية، أو الشرائط المستخدمة في الإذاعة الصوتية أو البث التلفزيوني، وأي براءات اختراع، أو علامات تجارية، أو تصميم أو طراز أو خطة أو تركيبة أو عملية إنتاج سرية، أو للمعلومات المتعلقة بالخبرة الصناعية أو التجارية أو العلمية، أو لاستخدام أو حق استخدام المعدات الصناعية أو التجارية أو العلمية.

٤. لا تطبق أحكام الفقرتين (١) و(٢) من هذه المادة إذا كان المالك المستفيد للأتاوى مقيما في دولة متعاقدة، ويمارس في الدولة المتعاقدة الأخرى التي تنشأ فيها الأتاوى نشاطا من خلال منشأة مستقرة كائنة فيها، وكان الحق أو الملكية التي تدفع عنها الأتاوى ترتبط بصفة فعلية بتلك المنشأة المستقرة. وتطبق في هذه الحالة أحكام المادة (٧) من هذه الاتفاقية.

٥. تعتبر الأتاوى قد نشأت في دولة متعاقدة إذا كان من يدفعها مقيما في تلك الدولة المتعاقدة. ومع ذلك، إذا كان الشخص الذي يدفع الأتاوى – سواء كان مقيماً في دولة متعاقدة أم لا– يمتلك في دولة متعاقدة منشأة مستقرة يرتبط به الالتزام بدفع الأتاوى، وكانت الأتاوى قد تحملتها هذه المنشأة المستقرة، فإن هذه الأتاوى تعتبر أنها قد نشأت في الدولة الكائنة فيها المنشأة المستقرة.

٦. إذا أدى وجود علاقة خاصة بين من يدفع الأتاوى والمالك المستفيد منها أو بينهما وبين شخص آخر إلى زيادة في مبلغ الأتاوى فيما يتعلق بالاستخدام أو الحق أو المعلومات التي دفعت عنها، عن المبلغ الذي كان يمكن الاتفاق عليه بين من يدفع والمالك المستفيد في حالة عدم وجود تلك العلاقة، فتطبق أحكام هذه المادة على المبلغ المشار إليه أخيرا فقط. وفي هذه الحالة، يظل الجزء الزائد من المدفوعات خاضعا للضريبة وفقا لقوانين كل دولة متعاقدة، وبمراعاة الأحكام الأخرى من هذه الاتفاقية.

المادة (١٣)

أتعاب الخدمات الفنية

١. أتعاب الخدمات الفنية الناشئة في دولة متعاقدة والتي يحصل عليها مقيم في الدولة المتعاقدة الأخرى يجوز أن تفرض عليها الضريبة في هذه الدولة المتعاقدة الأخرى.

٢. ومع ذلك، يجوز أيضاً فرض الضريبة على أتعاب الخدمات الفنية في الدولة المتعاقدة التي نشأت فيها ووفقا لقوانين هذه الدولة المتعاقدة، ولكن إذا كان المالك المستفيد من أتعاب الخدمات الفنية مقيما في الدولة المتعاقدة الأخرى، فإن الضريبة المفروضة على هذا النحو يجب ألا تزيد على نسبة (١٠٪) عشرة في المائة من إجمالي مبلغ أتعاب الخدمات الفنية.

٣. يقصد بمصطلح "أتعاب الخدمات الفنية" المستخدم في هذه المادة المدفوعات من أي نوع مقابل أي خدمات ذات طابع فني أو إداري أو استشاري، بخلاف الخدمات المذكورة في المادة (١٥) من هذه الاتفاقية.

٤. لا تطبق أحكام الفقرتين (١) و (٢) من هذه المادة إذا كان المالك المستفيد من أتعاب الخدمات الفنية مقيما في الدولة المتعاقدة، ويباشر نشاطا في الدولة المتعاقدة الأخرى التي نشأت فيها أتعاب الخدمات الفنية بواسطة منشأة مستقرة كائن فيها، وأن أتعاب الخدمات الفنية ترتبط بصفة فعلية بهذه المنشأة المستقرة. وتطبق في هذه الحالة، أحكام المادة (٧) من هذه الاتفاقية.

٥. تعتبر أتعاب الخدمات الفنية قد نشأت في دولة متعاقدة إذا كان من يدفعها مقيما في هذه الدولة المتعاقدة. ومع ذلك، إذا كان لدى الشخص الذي يدفع أتعاب الخدمات الفنية، سواء كان مقيما في دولة متعاقدة أو غير مقيم فيها، منشأة مستقرة في دولة متعاقدة يرتبط بالالتزام الذي استحقت عنه أتعاب الخدمات الفنية، وكانت أتعاب الخدمات الفنية قد تحملتها هذه المنشأة المستقرة، فإن أتعاب الخدمات الفنية تعتبر أنها قد نشأت في الدولة المتعاقدة الكائنة فيها المنشأة المستقرة.

٦. إذا أدى وجود علاقة خاصة بين من يدفع أتعاب الخدمات الفنية والمالك المستفيد منها أو بينهما وبين شخص آخر إلى زيادة مبلغ أتعاب الخدمات الفنية المدفوعة، لأي سبب من الأسباب، عن المبلغ الذي كان يمكن الاتفاق عليه بين من يدفع والمالك المستفيد منها في حالة عدم وجود تلك

العلاقة، فتطبق أحكام هذه المادة على المبلغ المشار إليه أخيرا. وفي هذه الحالة، يظل الجزء الزائد من المدفوعات خاضعا للضريبة وفقا لقوانين كل دولة متعاقدة، وبمراعاة الأحكام الأخرى لهذه الاتفاقية.

المادة (١٤)

الأرباح الرأسمالية

١. الأرباح التي يحصل عليها مقيم في دولة متعاقدة من التصرف في الأموال الثابتة المشار إليها في المادة (٦) من هذه الاتفاقية والكائنة في الدولة المتعاقدة الأخرى، يجوز أن تفرض عليها الضريبة في تلك الدولة المتعاقدة الأخرى.

٢. الأرباح الناتجة من التصرف في الأموال المنقولة، والتي تشكل جزءا من الأصول المستخدمة في نشاط منشأة مستقرة لمشروع دولة متعاقدة والكائنة في الدولة المتعاقدة الأخرى، بما في ذلك الأرباح الناتجة عن التصرف في تلك المنشأة المستقرة (سواء بمفردها أو مع المشروع بأكمله)، يجوز أن تخضع للضريبة في تلك الدولة المتعاقدة الأخرى.

٣. الأرباح التي يحصل عليها مشروع دولة متعاقدة من التصرف في سفن أو طائرات تعمل في النقل الدولي أو في أموال منقولة تتعلق بتشغيل هذه السفن أو الطائرات، تخضع للضريبة في هذه الدولة المتعاقدة فقط.

٤. الأرباح التي يجنيها مقيم في دولة متعاقدة من التصرف في أسهم أو مصالح مماثلة في رأس مال شركة تستمد أكثر من (٥٠٪) خمسين في المائة من قيمتها بصورة مباشرة أو غير مباشرة من الأموال الثابتة الموجودة في الدولة المتعاقدة الأخرى، يجوز أن تخضع للضريبة في تلك الدولة المتعاقدة الأخرى.

٥. تخضع الأرباح المكتسبة من التصرف في أي من الأرباح الناتجة عن التصرف في أي أموال بخلاف تلك المشار إليها في الفقرات (١) و (٢) و (٣) و (٤) من هذه المادة، تخضع للضريبة فقط في الدولة المتعاقدة التي يقيم فيها المتصرف في هذه الأموال.

المادة (١٥)

الدخل من الوظيفة

١. مع مراعاة أحكام المواد (١٦) و (١٨) و (١٩) من هذه الاتفاقية، فإن الرواتب والأجور والمكافآت الأخرى المماثلة التي يحصل عليها مقيم في دولة متعاقدة مقابل أداء وظيفة، تخضع للضريبة في هذه الدولة المتعاقدة فقط، ما لم تؤد الوظيفة في الدولة المتعاقدة الأخرى، فعندئذ يجوز لهذه الدولة المتعاقدة الأخرى فرض الضريبة على ما يحصل عليه من مكافأة فيها.

٢. على الرغم من أحكام الفقرة (١) من هذه المادة، فإن المكافأة التي يحصل عليها مقيم في دولة متعاقدة مقابل أداء وظيفة في الدولة المتعاقدة الأخرى، تخضع للضريبة فقط في الدولة المتعاقدة المشار إليها أولاً بشرط:

(أ) أن يكون المتسلّم موجودًا في الدولة المتعاقدة الأخرى لفترة أو فترات لا تتجاوز في مجموعها (١٨٣) مائة وثلاثة وثمانين يوما خلال أي فترة (١٢) اثني عشر شهرا تبدأ أو تنتهي في السنة المالية المعنية.

(ب) وأن تكون المكافأة قد دفعت بواسطة أو نيابة عن صاحب عمل غير مقيم في الدولة المتعاقدة الأخرى.

(ج) وألا تكون المكافأة قد تحملتها منشأة مستقرة تابعة لصاحب العمل الكائن في الدولة المتعاقدة الأخرى.

٣. على الرغم من الأحكام السابقة لهذه المادة، فإن المكافآت المتأتية من وظيفة تمارس على متن سفينة أو طائرة تعمل في النقل الدولي، يجوز فرض الضريبة عليها في الدولة المتعاقدة التي يكون المشروع الذي يشغل السفن أو الطائرات مقيما فيها.

المادة (١٦)

أتعاب المديرين

أتعاب المديرين والمدفوعات الأخرى المماثلة التي يحصل عليها مقيم في دولة متعاقدة بصفته عضوا في مجلس الإدارة أو في جهاز مماثل له في شركة مقيمة في الدولة المتعاقدة الأخرى، يجوز فرض الضريبة عليها في تلك الدولة المتعاقدة الأخرى.

المادة (١٧)

الفنانون والرياضيون

١. على الرغم من أحكام المادة (١٥) من هذه الاتفاقية، فإن الدخل الذي يحصل عليه مقيم في دولة متعاقدة بصفته فنانا في مجالات مثل المسرح أو الصور المتحركة أو الإذاعة أو التلفزيون، أو بصفته موسيقيا أو من الرياضيين، وذلك مقابل أنشطته الشخصية التي يباشرها بهذه الصفة في الدولة المتعاقدة الأخرى، يجوز أن يخضع للضريبة في تلك الدولة المتعاقدة الأخرى.

٢. إذا كان الدخل الذي يحصل عليه فنان أو رياضي من الأنشطة الشخصية التي يباشرها بهذه الصفة، لا يستحق للفنان أو الرياضي نفسه ولكن لشخص آخر، فإن هذا الدخل، على الرغم من أحكام المادة (١٥) من هذه الاتفاقية، يجوز أن تفرض عليه الضريبة في الدولة المتعاقدة التي يباشر فيها الفنان أو الرياضي أنشطته.

٣. لا تنطبق أحكام الفقرة (١) و (٢) من هذه المادة على الدخل الذي يحصل عليه فنان أو رياضي من الأنشطة التي يمارسها في دولة متعاقدة إلا إذا كانت الزيارة لتلك الدولة مدعومة كليا أو بشكل رئيسي من الأموال العامة لإحدى الدولتين المتعاقدتين أو كلتيهما أو من تقسيماتهما السياسية أو من سلطة مركزية أو محلية تابعة لهما. في هذه الحالة، لا يخضع الدخل للضريبة إلا في الدولة المتعاقدة التي يقيم فيها الفنان أو الرياضي.

المادة (١٨)

المعاشات

مع مراعاة أحكام الفقرة (٢) من المادة (١٩) من هذه الاتفاقية، فإن المعاشات والمكافآت الأخرى المماثلة التي دفعت لمقيم في دولة متعاقدة مقابل وظيفة أديت في الماضي، تخضع للضريبة في هذه الدولة المتعاقدة فقط.

المادة (١٩)

الخدمة الحكومية

١.

(أ) الرواتب والأجور والمكافآت الأخرى المماثلة التي تدفعها دولة متعاقدة أو أحد تقسيماتها السياسية أو سلطة مركزية أو محلية لها إلى أي فرد مقابل ما أداه من خدمات لتلك الدولة المتعاقدة أو التقسيم السياسي أو السلطة المركزية أو المحلية، تخضع للضريبة في هذه الدولة المتعاقدة فقط.

(ب) ومع ذلك، فإن مثل هذه الرواتب والأجور والمكافآت الأخرى المماثلة، تخضع للضريبة في الدولة المتعاقدة الأخرى إذا كانت الخدمات قد تمت تأديتها في هذه الدولة المتعاقدة الأخرى، وكان الفرد مقيما فيها ويعتبر إما:

١. من مواطني تلك الدولة المتعاقدة الأخرى.

٢. أو لم يصبح مقيما في هذه الدولة المتعاقدة فقط لغرض أداء هذه الخدمات.

.٢

(أ) على الرغم من أحكام الفقرة (١) من هذه المادة، فإن المعاشات والمكافآت الأخرى المماثلة المدفوعة من قبل، أو من صناديق الأموال التي تنشئها دولة متعاقدة أو أحد تقسيماتها السياسية أو سلطتها المركزية أو المحلية لفرد مقابل أداء خدمات لهذه الدولة المتعاقدة أو التقسيم السياسي أو السلطة المركزية أو المحلية، تخضع للضريبة في هذه الدولة المتعاقدة فقط.

(ب) ومع ذلك، فإن معاشات التقاعد والمكافآت الأخرى المماثلة تخضع للضريبة في الدولة المتعاقدة الأخرى فقط إذا كان الفرد مقيما ومواطنا في تلك الدولة المتعاقدة الأخرى.

٣. تطبق أحكام المواد (١٥) و(١٦) و(١٧) و(١٨) من هذه الاتفاقية على الرواتب والأجور والمعاشات والمكافآت الأخرى المماثلة مقابل أداء الخدمات التي ترتبط بنشاط تباشره دولة متعاقدة أو أحد تقسيماتها السياسية أو سلطتها المركزية أو المحلية.

المادة (٢٠)

الطلبة أو المتدربون في مجال الأعمال

١. المدفوعات التي يحصل عليها طالب أو متدرب في مجال الأعمال، مقيم أو كان مقيما في الدولة المتعاقدة الأخرى، مباشرة قبل زيارته لدولة متعاقدة، ويكون موجودا في الدولة المتعاقدة المشار إليها أولاً فقط لغرض تعليمه أو تدريبه لتغطية مصاريف إعاشته أو تعليمه أو تدريبه، لا تخضع للضريبة في تلك الدولة المتعاقدة، إلا إن نشأت هذه المدفوعات من مصادر خارج تلك الدولة المتعاقدة.

٢. فيما يتعلق بالمنح والبعثات الدراسية وغيرها من المكافآت المماثلة، بالإضافة إلى المكافآت من العمل والتي لا تشملها الفقرة (١) من هذه المادة، فإنه يحق للطالب أو المتدرب في مجال الأعمال المشار إليه في الفقرة (١) من هذه المادة بأن يحصل في أثناء التعليم أو التدريب على نفس الإعفاءات أو التخفيضات التي تتعلق بالضرائب المتاحة للمقيمين في الدولة المتعاقدة التي يزورها.

المادة (٢١)

المعلمون والأساتذة والباحثون

أي فرد مقيم، أو كان مقيما، في الدولة المتعاقدة الأخرى، أو مباشرة قبل زيارته لدولة متعاقدة، بهدف التدريس، أو إلقاء المحاضرات، أو إجراء البحوث في المنظمات التعليمية أو مؤسسات البحث العلمي التابعة للدولة المتعاقدة المعتمدة لدى حكومة الدولة المتعاقدة المشار إليها أولاً، يعفى من الضريبة في الدولة المتعاقدة المشار إليها أولاً لمدة (٣) ثلاث سنوات من تاريخ وصوله الأول إلى الدولة المتعاقدة المشار إليها أولاً، وذلك فيما يتعلق بأجر ذلك التدريس أو المحاضرات أو البحوث.

المادة (٢٢)

الأنواع الأخرى من الدخل

١. عناصر الدخل المملوكة المدفوعة لمقيم في دولة متعاقدة، أيا ما كان منشؤها، والتي لم يتم تناولها في المواد السابقة من هذه الاتفاقية، تخضع للضريبة فقط في تلك الدولة المتعاقدة.

٢. لا تطبق أحكام الفقرة (١) من هذه المادة على الدخل بخلاف الدخل من الأموال الثابتة وفقا لتعريفها الوارد في الفقرة (٢) من المادة (٦) من هذه الاتفاقية، إذا كان مستقبل هذا الدخل مقيما في دولة متعاقدة، ويباشر في الدولة المتعاقدة الأخرى نشاطا عن طريق منشأة مستقرة كائنة فيها، وكان الحق أو الملكية التي يدفع عنها الدخل ترتبط بصفة فعلية بتلك المنشأة المستقرة، ففي هذه الحالة تطبق أحكام المادة (٧) من هذه الاتفاقية.

٣. على الرغم من أحكام الفقرة (١) من هذه المادة، فإن عناصر الدخل لمقيم في دولة متعاقدة والتي لم يتم تناولها في المواد السابقة من هذه الاتفاقية، والتي تنشأ في الدولة المتعاقدة الأخرى، يجوز أن تخضع أيضا للضريبة في تلك الدولة المتعاقدة الأخرى.

المادة (٢٣)

رأس المال

١. رأس المال المتمثل في الأموال الثابتة على النحو المحدد في المادة (٦) من هذه الاتفاقية، والذي يملكه مقيم في دولة متعاقدة والكائن في الدولة المتعاقدة الأخرى، يجوز فرض الضريبة عليه في تلك الدولة المتعاقدة الأخرى.

٢. رأس المال المتمثل في الأموال المنقولة التي تشكل جزءا من أموال نشاط منشأة مستقرة تابعة لمشروع دولة متعاقدة في الدولة المتعاقدة الأخرى، يجوز فرض الضريبة عليه في تلك الدولة المتعاقدة الأخرى.

٣. رأس مال مشروع دولة متعاقدة والذي يقوم بتشغيل السفن أو الطائرات في النقل الدولي، والتي تمثلها هذه السفن أو الطائرات، بالإضافة إلى الأموال المنقولة المتعلقة بتشغيل هذه السفن أو الطائرات، يخضع للضريبة فقط في هذه الدولة المتعاقدة.

٤. تخضع كل عناصر رأس المال الأخرى لمقيم في دولة متعاقدة للضريبة في هذه الدولة المتعاقدة فقط.

المادة (٢٤)

تجنب الازدواج الضريبي

١. عندما يحصل مقيم في دولة متعاقدة على دخل أو يمتلك رأس مال يمكن، وفقا لأحكام هذه الاتفاقية، أن يخضع للضريبة في الدولة المتعاقدة الأخرى، فإن الدولة المتعاقدة المشار إليها أولا تسمح بما يأتي:

(أ) كخصم من الضريبة على دخل ذلك المقيم، مبلغ يساوي ضريبة الدخل المدفوعة في الدولة المتعاقدة الأخرى.

(ب) كخصم من الضريبة على رأس مال ذلك المقيم، مبلغ يساوي ضريبة رأس المال المدفوعة في الدولة المتعاقدة الأخرى.

ومع ذلك، لا يجوز أن يتجاوز هذا الخصم في كلتا الحالتين ذلك الجزء من ضريبة الدخل أو ضريبة رأس المال على النحو المحسوب قبل الخصم، والذي يعزى حسب الحالة إلى الدخل أو رأس المال الذي يمكن فرض ضريبة عليه في الدولة المتعاقدة الأخرى.

٢. إذا كان الدخل المكتسب أو رأس المال المملوك لمقيم في دولة متعاقدة معفيا من الضريبة في تلك الدولة المتعاقدة، وذلك وفقا لأي حكم من أحكام هذه الاتفاقية، فإنه يمكن لتلك الدولة المتعاقدة

عند حساب مبلغ الضريبة على الدخل أو رأس المال المتبقي لهذا المقيم أن تأخذ في الاعتبار الدخل أو رأس المال المعفى منه.

المادة (٢٥)

عدم التمييز

١. لا يجوز إخضاع مواطني دولة متعاقدة في الدولة المتعاقدة الأخرى لأي ضرائب أو التزامات أخرى تتعلق بهذه الضرائب تكون مختلفة أو أكثر عبئاً من الضرائب أو الالتزامات الضريبية التي يخضع لها أو يجوز أن يخضع لها مواطنو هذه الدولة المتعاقدة الأخرى ممن هم في الظروف ذاتها، وبصفة خاصة ما يتعلق بالإقامة. ويسري هذا الحكم أيضا على الرغم من أحكام المادة (١) من هذه الاتفاقية على الأشخاص غير المقيمين أيضًا في إحدى الدولتين المتعاقدتين أو في كلتيهما.

٢. لا يجوز إخضاع عديمي الجنسية المقيمين في دولة متعاقدة لأي ضرائب أو متطلبات مرتبطة بها في أي من الدولتين المتعاقدتين، تكون عبئا من نوع آخر أو يفوق الضرائب والمتطلبات المرتبطة بها، والتي يخضع أو يجوز أن يخضع لها مواطنو الدولة المتعاقدة المعنية في نفس الظروف، وعلى وجه الخصوص فيما يتعلق بالإقامة.

٣. لا تخضع أي منشأة مستقرة يمتلكها مشروع دولة متعاقدة في الدولة المتعاقدة الأخرى لضرائب تفرض عليها في هذه الدولة المتعاقدة الأخرى تقل في مزاياها عن الضرائب التي تفرض على مقيمي هذه الدولة المتعاقدة الأخرى والتي تمارس الأنشطة ذاتها. ولا يجوز تفسير هذا الحكم على أنه ينطوي على إلزام أي دولة متعاقدة بمنح المقيمين في الدولة المتعاقدة الأخرى أي خصم أو إعفاءات أو تخفيضات شخصية لأغراض الضرائب تبعا للحالة المدنية أو الأعباء العائلية والتي تمنحها للمقيمين فيها.

٤. باستثناء الحالات التي تسري عليها أحكام الفقرة (١) من المادة (٩) أو الفقرة (٧) من المادة (١١) أو الفقرة (٦) من المادة (١٢) أو الفقرة (٦) من المادة (١٣) من هذه الاتفاقية، فإن الفائدة والأتاوى وأتعاب الخدمات الفنية والمصروفات الأخرى التي يدفعها مشروع دولة متعاقدة إلى مقيم في الدولة المتعاقدة الأخرى يتم خصمها – لغرض تحديد الأرباح الخاضعة للضريبة لهذا المشروع – وفقا للشروط ذاتها كما لو كانت قد دفعت إلى مقيم في الدولة المتعاقدة المشار إليها أولاً. وبطريقة مماثلة، فإن أي ديون لمشروع دولة متعاقدة إلى مقيم في الدولة المتعاقدة الأخرى يتم خصمها – لغرض تحديد رأس مال الخاضع للضريبة لهذا المشروع – وفقا للشروط ذاتها كما لو كانت هذه الديون واقعة على مقيم في الدولة المتعاقدة المشار إليها أولاً.

٥. المشاريع التي تعد مقيمة في دولة متعاقدة والتي يملك رؤوس أموالها كلياً أو جزئياً أو يسيطر عليها بطريقة مباشرة أو غير مباشرة مقيم أو أكثر في الدولة المتعاقدة الأخرى، لن تخضع في الدولة المتعاقدة المشار إليها أولاً لأي ضرائب أو التزامات تتعلق بهذه الضرائب تكون مختلفة أو أكثر عبئا من الضرائب أو الالتزامات المتعلقة بها التي تخضع لها أو يجوز أن تخضع لها الشركات الأخرى المماثلة التي تكون مقيمة في الدولة المتعاقدة المشار إليها أولاً.

٦. إن أحكام هذه المادة، بالرغم من أحكام المادة (٢) من هذه الاتفاقية، تطبق على الضرائب بجميع أنواعها ووصفها المفروضة.

المادة (٢٦)

إجراءات الاتفاق المتبادل

١. إذا تبين لشخص أن الإجراءات التي اتخذتها إحدى الدولتين المتعاقدتين أو كلتاهما قد أدت أو تؤدي إلى فرض ضريبة عليه بما يخالف أحكام هذه الاتفاقية، يجوز له بغض النظر عن الحلول المنصوص

عليها في القوانين الداخلية لهاتين الدولتين المتعاقدتين، أن يعرض منازعته على السلطة المختصة في أي من الدولتين المتعاقدتين. ويجب عرض المنازعة خلال (٣) ثلاث سنوات من تاريخ الإخطار الأول بالإجراء الذي نتج عنه فرض ضريبة بالمخالفة لأحكام هذه الاتفاقية.

٢. إذا تبين للسلطة المختصة لدى الدولة المتعاقدة أن المعارضة لها ما يبررها، ولم تكن قادرة بذاتها على التوصل إلى حل مناسب لذلك، فإنها تسعى إلى الاتفاق المتبادل مع السلطة المختصة في الدولة المتعاقدة الأخرى، وذلك بقصد تجنب فرض الضريبة المخالفة لهذه الاتفاقية. ويطبق أي اتفاق يتم التوصل إليه بغض النظر عن أي قيود زمنية محددة في القوانين الداخلية للدولتين المتعاقدتين.

٣. تسعى السلطتان المختصتان في الدولتين المتعاقدتين إلى التوصل، عن طريق الاتفاق المتبادل، إلى حل أي صعوبات أو شك ينشأ فيما يتعلق بتفسير أو تطبيق هذه الاتفاقية. ويجوز أيضا التشاور فيما بينها من أجل تجنب الازدواج الضريبي في الحالات غير المذكورة في هذه الاتفاقية.

٤. يجوز للسلطتين المختصتين في الدولتين المتعاقدتين الاتصال مباشرة فيما بينهما، من خلال لجنة مشتركة تتكون من أنفسهما أو ممثليهما، لغرض التوصل إلى اتفاق بالمعنى المقصود في الفقرات السابقة من هذه المادة.

المادة (٢٧)

تبادل المعلومات

١. تقوم السلطتان المختصتان في الدولتين المتعاقدتين بتبادل المعلومات المحتمل أن تكون لها علاقة في المدى المنظور بتنفيذ أحكام هذه الاتفاقية أو لإدارة أو تنفيذ القوانين الداخلية المتعلقة بالضرائب بكل أنواعها وتوصيفاتها التي يتم فرضها نيابة عن الدولتين المتعاقدتين أو تقسيماتهما السياسية أو

السلطات المركزية أو المحلية بهما، طالما لا تتعارض تلك الضرائب مع هذه الاتفاقية. ويتم تبادل المعلومات دون التقيد بأحكام المادتين (١) و (٢) من هذه الاتفاقية.

٢. تعامل أي معلومات تحصل عليها أي دولة متعاقدة وفقاً لأحكام الفقرة (١) من هذه المادة كمعلومات سرية أسوة بالمعلومات التي يتم الحصول عليها وفقاً للقوانين الداخلية لهذه الدولة المتعاقدة، ويُفضى بها فقط للأشخاص أو السلطات (بما فيها المحاكم والجهات الإدارية) المختصة بالربط أو التحصيل أو التنفيذ أو الاتهام أو تحديد الاستئنافات المتعلقة بالضرائب المشار إليها في الفقرة (١) من هذه المادة أو بالمراقبة على ما ورد أعلاه. وعلى أولئك الأشخاص أو السلطات استخدام المعلومات لهذه الأغراض فقط، ولكن يجوز إفشاء سريتها عند نظر الدعاوى القضائية أمام المحاكم العمومية أو عند إصدار الأحكام القضائية. بالرغم مما سبق، يجوز استخدام المعلومات التي تتلقاها دولة متعاقدة لأغراض أخرى عندما يجوز استخدام هذه المعلومات لهذه الأغراض الأخرى بموجب قوانين كل من الدولتين المتعاقدتين، وتجيز السلطات المختصة للدولة المتعاقدة التي تقدم المعلومات هذا الاستخدام.

٣. لا يجوز بأي حال من الأحوال أن تفسر أحكام الفقرتين (١) و (٢) من هذه المادة على أنها تفرض التزاما على الدولة المتعاقدة سواء:

(أ) لاتخاذ إجراءات إدارية بما يخالف القوانين والممارسات الإدارية لهذه الدولة أو للدولة المتعاقدة الأخرى.

(ب) لتقديم معلومات لا يمكن الحصول عليها طبقا للقوانين أو الإجراءات المعتادة للإدارة في هذه الدولة أو في الدولة المتعاقدة الأخرى.

(ج) لتقديم معلومات تؤدي إلى إفشاء أي سر حرفي أو سر نشاط تجاري أو صناعي أو سر تجاري أو سر مهني أو عملية أو معلومة تجارية يكون إفشاء سرية أي منها متعارضا مع النظام العام.

٤. في حال طلب أي دولة متعاقدة معلومات وفقا لهذه المادة، تقوم الدولة المتعاقدة الأخرى باستخدام إجراءاتها في جمع المعلومات للحصول على المعلومات المطلوبة حتى إذا كانت هذه الدولة المتعاقدة الأخرى ليست بحاجة لهذه المعلومات لأغراضها الضريبية. ويخضع الالتزام الوارد بالجملة السابقة للقيود المبينة بالفقرة (٣) من هذه المادة، ولكن لن تفسر هذه القيود بأي حال من الأحوال على أنها تسمح لأي دولة متعاقدة بالامتناع عن تقديم المعلومات فقط بسبب أنه ليس لها مصلحة داخلية في هذه المعلومات.

٥. لن تفسر أحكام الفقرة (٣) من هذه المادة بأي حال من الأحوال على أنها تسمح لدولة متعاقدة بالامتناع عن تقديم المعلومات لمجرد أن هذه المعلومات يحتفظ بها بنك أو أي مؤسسة مالية أخرى أو ممثل أو شخص يتصرف وفق وكالة أو قدرة ائتمانية، أو لأنها تتعلق بحقوق ملكية شخص ما.

المادة (٢٨)

المساعدة في تحصيل الضرائب

١. تقدم الدولتان المتعاقدتان المساعدة لبعضها البعض في تحصيل المطالبات المتعلقة بالإيرادات، ولا تقيد المادتان (١) و (٢) من هذه الاتفاقية هذه المساعدة. كما أنه يمكن للسلطتين المختصتين في الدولتين المتعاقدتين بالاتفاق المتبادل تحديد طريقة تطبيق هذه المادة.

٢. مصطلح "المطالبة المتعلقة بالإيرادات" كما هو مستخدم في هذه المادة يعني المبلغ المستحق فيما يتعلق بالضرائب من كل نوع ووصف والتي يتم فرضها بالنيابة عن الدولتين المتعاقدتين، أو تقسيماتهما السياسية، أو سلطاتهما المركزية أو المحلية، طالما أن الضرائب المفروضة لا تتعارض مع هذه الاتفاقية أو أي وثيقة أخرى تكون الدولتان المتعاقدتان أطرافا فيها، بالإضافة إلى أنها لا تتعارض مع الفوائد والعقوبات الإدارية وتكاليف التحصيل أو الحفظ المتعلقة بهذا المبلغ.

٣. عندما تكون المطالبة المتعلقة الإيرادات لدولة متعاقدة قابلة للتنفيذ بموجب قوانين تلك الدولة المتعاقدة، وتكون مستحقة على شخص لا يستطيع بموجب قوانين تلك الدولة المتعاقدة في ذلك الوقت أن يمنع تحصيل تلك الإيرادات، فإن المطالبة المتعلقة بالإيرادات، يجب – بناء على طلب السلطة المختصة لتلك الدولة المتعاقدة – أن تقبل لغرض التحصيل الذي تقوم به السلطة المختصة للدولة المتعاقدة الأخرى. وتقوم تلك الدولة المتعاقدة الأخرى بتحصيل هذه المطالبة المتعلقة بالإيرادات وفقا لأحكام قوانينها المطبقة على تنفيذ وتحصيل ضرائبها كما لو كانت المطالبة المتعلقة بالإيرادات مطالبة تتعلق بإيرادات تلك الدولة المتعاقدة الأخرى.

٤. عندما تكون المطالبة المتعلقة بإيرادات لدولة متعاقدة مطالبة يمكن للدولة المتعاقدة بموجب قانونها أن تتخذ تدابير الحفظ لضمان تحصيلها، فإن المطالبة المتعلقة بالإيرادات يجب أن تكون، بناء على طلب السلطة المختصة لتلك الدولة المتعاقدة، مقبولة لأغراض تدابير الحفظ التي تقوم بها السلطة المختصة للدولة المتعاقدة الأخرى. يجب أن تتخذ الدولة المتعاقدة الأخرى تدابير الحفظ فيما يتعلق بمطالبة تتعلق بالإيرادات، وذلك وفقا لأحكام قوانينها كما لو كانت مطالبة الإيرادات مطالبة لتلك الدولة المتعاقدة الأخرى حتى لو عندما يتم تطبيق هذه التدابير، فإن المطالبة المتعلقة بالإيرادات لا تكون قابلة للتنفيذ في الدولة المشار إليها أولا أو مستحقة على شخص له الحق في منع تحصيلها.

٥. على الرغم من أحكام الفقرتين (٣) و (٤) من هذه المادة، فإن مطالبة الإيرادات التي تقبلها دولة متعاقدة لأغراض الفقرة (٣) أو (٤) من هذه المادة، يجب ألا تخضع في تلك الدولة المتعاقدة للقيود الزمنية أو تمنح أي أولوية قابلة تنطبق على مطالبة متعلقة بالإيرادات بموجب قوانين تلك الدولة المتعاقدة، وذلك بحكم طبيعتها. بالإضافة إلى ذلك، فإن مطالبة الإيرادات التي تقبلها دولة متعاقدة لأغراض الفقرة (٣) أو (٤) من هذه المادة، يجب ألا تمنح أي أولوية تنطبق على المطالبة المتعلقة بالإيرادات في تلك الدولة المتعاقدة، وذلك بموجب قوانين الدولة المتعاقدة الأخرى.

٦. لا يجوز رفع الإجراءات المتعلقة بوجود مطالبة متعلقة بالإيرادات لدولة متعاقدة أو صلاحيتها أو مقدارها أمام المحاكم أو الجهات الإدارية للدولة المتعاقدة الأخرى.

٧. عندما تقوم دولة متعاقدة في أي وقت بعد تقديم طلب بموجب الفقرة (٣) أو (٤) من هذه المادة وقبل أن تقوم الدولة المتعاقدة الأخرى بجمع وتحويل مطالبة الإيرادات إلى الدولة المتعاقدة المشار إليها أولا، تتوقف مطالبة الإيرادات ذات الصلة لتكون ما يلي:

(أ) في حال تقديم طلب بموجب الفقرة (٣) من هذه المادة، فإن مطالبة إيرادات الدولة المتعاقدة المشار إليها أولا والتي تكون قابلة للتنفيذ بموجب قوانين تلك الدولة المتعاقدة والمستحقة على شخص لا يستطيع في ذلك الوقت بموجب قوانين تلك الدولة المتعاقدة أن يمنع تحصيل تلك الإيرادات، أو

(ب) في حال تقديم طلب بموجب الفقرة (٤) من هذه المادة فإن مطالبة إيرادات الدولة المتعاقدة المشار إليها أولا المتعلقة بأخذ تلك الدولة المتعاقدة لتدابير الحفظ بموجب قوانينها وذلك لضمان تحصيلها.

إذ يجب على السلطة المختصة في الدولة المتعاقدة المشار إليها أولا إخطار السلطة المختصة في الدولة المتعاقدة الأخرى بذلك فورا، وبناء على خيار الدولة المتعاقدة الأخرى، تقوم الدولة المتعاقدة المشار إليها أولا إما بتعليق طلبها أو سحبه.

٨. لا يجوز بأي حال من الأحوال تفسير أحكام هذه المادة بحيث تفرض على الدولة المتعاقدة الالتزام بما يلي:

(أ) اتخاذ تدابير إدارية تتعارض مع القوانين والممارسات الإدارية لتلك الدولة المتعاقدة أو للدولة المتعاقدة الأخرى.

(ب) اتخاذ تدابير تتعارض مع السياسة العامة (النظام العام)؛

(ج) تقديم المساعدة إذا لم تكن الدولة المتعاقدة الأخرى قد اتبعت جميع التدابير المعقولة للتحصيل أو الحفظ، وذلك حسب الحالة المتاحة بموجب قوانينها أو ممارساتها الإدارية؛

(د) تقديم المساعدة في الحالات التي يكون واضحا فيها أن العبء الإداري على تلك الدولة المتعاقدة غير متناسب مع الفائدة التي تجنيها الدولة المتعاقدة الأخرى.

المادة (٢٩)

أعضاء البعثات الدبلوماسية والوظائف القنصلية

لا يترتب على هذه الاتفاقية الإخلال بالامتيازات المالية لأعضاء البعثات الدبلوماسية أو شاغلي الوظائف القنصلية المقررة بموجب القواعد العامة للقانون الدولي أو بمقتضى أحكام اتفاقيات خاصة.

المادة (٣٠)

استحقاق المزايا

بالرغم من الأحكام الأخرى من هذه الاتفاقية، لا يجوز أن تمنح المزايا بموجب هذه الاتفاقية فيما يتعلق بعنصر الدخل، إذا كان من الممكن الاستنتاج، بالنظر إلى جميع الحقائق والظروف ذات الصلة، بأن الحصول على المزايا يعتبر أحد الأهداف الرئيسية لأي إجراء أو تحويل قد يسفر عنه بطريقه مباشرة أو غير مباشرة بتلك الميزة، ما لم يكن منح تلك الميزة في هذه الظروف سيتوافق مع الغرض والغاية للأحكام ذات الصلة في هذه الاتفاقية.

المادة (٣١)

سريان الاتفاقية

١. تدخل هذه الاتفاقية حيز التنفيذ في تاريخ تسلّم الإخطار الكتابي الأخير عن طريق القنوات الدبلوماسية والذي يفيد بأن الدول المتعاقدة قامت باستكمال الإجراءات الداخلية المطلوبة لدخول هذه الاتفاقية حيز التنفيذ.

٢. يكون سريان هذه الاتفاقية:

(أ) بالنسبة للضرائب المحجوزة من المنبع: عن المبالغ المدفوعة أو المقيدة على الحساب اعتبارا من أو بعد اليوم الأول من شهر يناير من السنة الميلادية التالية مباشرة للسنة التي تسري فيها هذه الاتفاقية.

(ب) بالنسبة للضرائب الأخرى على الدخل والضرائب على رأس المال إلى الضرائب المفروضة عن السنة الضريبية التي تبدأ اعتبارا من أو بعد اليوم الأول من شهر يناير من السنة الميلادية التالية مباشرة للسنة التي تسري فيها هذه الاتفاقية.

المادة (٣٢)

التعديلات

يجوز تعديل هذه الاتفاقية بالموافقة المتبادلة للدولتين المتعاقدتين من خلال إبرام بروتوكولات منفصلة تشكل جزءا لا يتجزأ من هذه الاتفاقية وتدخل حيز التنفيذ وفقا لأحكام المادة (٣١) من هذه الاتفاقية.

المادة (٣٣)

إنهاء الاتفاقية

١. تظل هذه الاتفاقية سارية لمدة (٥) خمسة أعوام، وتتجدد تلقائيا في كل عام ميلادي تالٍ، ما لم تخطر أي من الدولتين المتعاقدتين كتابةً عبر القنوات الدبلوماسية الدولة المتعاقدة الأخرى قبل تاريخ ٣٠ يونيو على الأقل من أي سنة ميلادية برغبتها في إنهاء هذه الاتفاقية، شريطة أن لا يتم تقديم طلب الإنهاء قبل انتهاء مدة الخمسة أعوام الأولى.

٢. يوقف سريان هذه الاتفاقية:

(أ) بالنسبة للضرائب المحجوزة من المنبع: على المبالغ المدفوعة أو المقيدة على الحساب اعتبارا من أو بعد اليوم الأول من شهر يناير من العام التالي مباشرة للعام الذي تم فيه توجيه الإخطار بإنهاء الاتفاقية.

(ب) بالنسبة للضرائب الأخرى على الدخل والضرائب على رأس المال والضرائب المفروضة عن السنة الضريبية التي تبدأ اعتبارا من أو بعد اليوم الأول من شهر يناير في السنة التالية مباشرة للسنة التي تم فيها توجيه الإخطار بإنهاء الاتفاقية.

إثباتا لما تقدم قام الموقعان أدناه بموجب السلطة المخولة لهما بالتوقيع على هذه الاتفاقية.

حُررت في أستانا يوم ٢٠٢٥/٥/٢٩م الموافق ١٤٤٦/١٢/٢هـ من نسختين أصليتين باللغات العربية والكازاخية والإنجليزية والروسية، لكل منها ذات الحجية. وفي حالة الاختلاف في التفسير بين النصوص، يُعتد بالنص الإنجليزي.

عن حكومة سلطنة عُمان **عن حكومة جمهورية كازاخستان**

ملحق الاتفاقية

عند التوقيع على الاتفاقية بين حكومة سلطنة عُمان وحكومة جمهورية كازاخستان لتجنب الازدواج الضريبي ومنع التهرب المالي بالنسبة للضرائب على الدخل وعلى رأس المال (يشار اليها فيما بعد بـ "الاتفاقية")، اتفقت الدولتان المتعاقدتان على أن الأحكام الآتية تشكل جزءا لا يتجزأ من الاتفاقية:

١. بالإشارة إلى المادة (٤):

لأغراض الفقرة (١) من المادة (٤)، في حالة سلطنة عُمان فإن مصطلح "السلطة المحلية" يشمل مؤسسة دستورية أنشئت بموجب مرسوم سلطاني لسلطنة عُمان وتملكها حكومة سلطنة عُمان بالكامل.

٢. بالإشارة إلى المادة (٧):

إذا كانت المعلومات المتاحة من قبل السلطة المختصة للدولة المتعاقدة غير كافية لتحديد أرباح المنشأة المستقرة، في هذه الحالة يتم حساب الأرباح وفقا لقوانين الضرائب في تلك الدولة المتعاقدة، بشرط أن يكون تحديد الأرباح وفقا لمبادئ هذه المادة.

٣. بالإشارة إلى المادة (١٠):

لا يوجد في الاتفاقية ما يفسر أنه يمكن أن تمنع دولة متعاقدة من فرض ضريبة خاصة على أرباح شركة تنسب إلى منشأة مستقرة في تلك الدولة المتعاقدة، بالإضافة إلى الضريبة المفروضة على أرباح شركة مقيمة في تلك الدولة المتعاقدة، بشرط ألا تتجاوز أي ضريبة إضافية تفرض (٥٪) خمسة في المائة من مبلغ هذه الأرباح. ولغرض هذه الفقرة يجب أن يتم تحديد الأرباح بعد خصم جميع الضرائب المفروضة في الدولة المتعاقدة التي توجد فيها المنشأة المستقرة بخلاف الضريبة الإضافية المشار إليها في هذه الفقرة.

عن حكومة سلطنة عُمان **عن حكومة جمهورية كازاخستان**

AGREEMENT
BETWEEN THE GOVERNMENT OF THE SULTANATE OF OMAN AND THE GOVERNMENT OF THE REPUBLIC OF KAZAKHSTAN FOR THE AVOIDANCE OF DOUBLE TAXATION AND THE PREVENTION OF FISCAL EVASION WITH RESPECT TO TAXES ON INCOME AND ON CAPITAL

The Government of the Sultanate of Oman and the Government of the Republic of Kazakhstan,

Desiring to further develop their economic relationship and to enhance their co-operation in tax matters,

Intending to conclude an Agreement for the elimination of double taxation and the prevention of fiscal evasion with respect to taxes on income and on capital without creating opportunities for non-taxation or reduced taxation through tax evasion or avoidance (including through treaty-shopping arrangements aimed at obtaining reliefs provided in this Agreement for the indirect benefit of residents of third States),

Have agreed as follows:

Article 1
Persons Covered

This Agreement shall apply to persons who are residents of one or both of the Contracting States.

Article 2
Taxes Covered

1. This Agreement shall apply to taxes on income and on capital imposed on behalf of a Contracting State or of its political subdivisions, central or local authorities, irrespective of the manner in which they are levied.

2. There shall be regarded as taxes on income and on capital all taxes imposed on total income, on total capital, or on elements of income or of capital, including taxes on gains from the alienation of movable or immovable property, taxes on the total amounts of wages or salaries paid by enterprises, as well as taxes on capital appreciation.

3. The existing taxes to which this Agreement shall apply are in particular:

    (a) in the case of the Republic of Kazakhstan:

        i. the corporate income tax;

ii. the individual income tax;

iii. the tax on property of legal persons and individuals;

(hereinafter referred to as «Kazakhstan tax »);

(b) in the case of the Sultanate of Oman:

the income tax;

(hereinafter referred to as «Omani tax »).

4. This Agreement shall apply also to any identical or substantially similar taxes that are imposed after the date of signature of this Agreement in addition to, or in place of, the existing taxes. The competent authorities of the Contracting States shall notify each other of any significant changes that have been made in their taxation laws.

Article 3
General definitions

1. For the purposes of this Agreement, unless the context otherwise requires:

(a) the term «Kazakhstan» means the Republic of Kazakhstan and, when used in a geographical sense, is defined as the territory within the state border of the Republic of Kazakhstan, including land, water, subsoil, airspace over which its state sovereignty extends, as well as any zone outside the state border in which the Republic of Kazakhstan exercises or may further exercise its sovereign rights and jurisdiction in accordance with its national legislation and international treaties to which it is a party;

(b) the term «the Sultanate of Oman» means the territory of the Sultanate of Oman and the islands belonging thereto, including the territorial waters and any area outside the territorial waters over which the Sultanate of Oman may, in accordance with international law and the laws of the Sultanate of Oman, exercise sovereign rights with respect to the exploration and exploitation of the natural resources of the sea-bed and the sub-soil and the superjacent waters;

(c) the terms «a Contracting State» and «other Contracting State» mean the Sultanate of Oman or Kazakhstan, as the context requires;

(d) the term «person» includes an individual, a company and any other body of persons;

(e) the term «company» means any body corporate or any entity that is treated as a body corporate for tax purposes;

(f) the term «enterprise» applies to the carrying on of any business;

(g) the terms «enterprise of a Contracting State» and «enterprise of the other Contracting State» mean respectively an enterprise carried on by a resident of a Contracting State and an enterprise carried on by a resident of the other Contracting State;

(h) the term «international traffic» means any transport by a ship or aircraft operated by an enterprise of a Contracting State, except when the ship or aircraft is operated solely between places in the other Contracting State;

(i) the term «competent authority» means:

i. in the case of Kazakhstan: the Ministry of Finance or its authorised representative;

ii. in the case of the Sultanate of Oman: the Chairman of the Tax Authority or his authorised representative;

(j) the term «national» means:

i. any individual possessing the citizenship of that Contracting State;

ii. any legal person, partnership or association deriving its status as such from the laws in force in that Contracting State;

(k) the term «business» includes the performance of professional services and of other activities of an independent character;

(l) the term «capital» means movable and immovable property and includes (but is not limited to) stock or other evidences of ownership rights, bonds or other evidences of indebtedness, and patents, trademarks, copyrights or other like right or property.

2. As regards the application of this Agreement at any time by a Contracting State, any term not defined therein shall, unless the context otherwise requires or the competent authorities agree to a different meaning pursuant to the provisions of Article 26 of this Agreement, have the meaning that it has at that time under the law of that Contracting State for the purposes of the taxes to which this Agreement applies, any meaning under the applicable tax laws of that Contracting State prevailing over the meaning given to the term under other laws of that Contracting State.

Article 4
Residence

1. For the purposes of this Agreement, the term «resident of a Contracting State» means any person who, under the laws of that Contracting State, is liable to tax therein by reason of his domicile, residence, place of registration, place of management or any other criterion of a similar nature, and also includes that Contracting State and any political subdivision, central or local authority thereof. This term, however, does not include any person who is liable to tax in that Contracting State in respect only of income from sources in that Contracting State or capital situated therein.

2. Where by reason of the provisions of paragraph 1 of this Article an individual is a resident of both Contracting States, then his status shall be determined as follows:

   (a) he shall be deemed to be a resident only of the Contracting State in which he has a permanent home available to him; if he has a permanent home available to him in both Contracting States, he shall be deemed to be a resident only of the Contracting State with which his personal and economic relations are closer (centre of vital interests);

   (b) if the Contracting State in which he has his centre of vital interests cannot be determined, or if he has not a permanent home available to him in either Contracting State, he shall be deemed to be a resident only of the Contracting State in which he has an habitual abode;

   (c) if he has an habitual abode in both Contracting States or in neither of them, he shall be deemed to be a resident only of the Contracting State of which he is a national;

   (d) if the residence status of an individual cannot be determined in accordance with the provisions of sub-paragraphs a)-c) of this paragraph above, then the competent authorities of the Contracting States shall settle this question by mutual agreement.

3. Where by reason of the provisions of paragraph 1 of this Article a person other than an individual is a resident of both Contracting States, the competent authorities of the Contracting States shall endeavour to determine by mutual agreement the Contracting State of which such person shall be deemed to be a resident for the purposes of this Agreement, having regard to its place of effective management, the place where it is incorporated or otherwise constituted and any other relevant factors. In the absence of such agreement, such person shall not be entitled to any relief or exemption from tax provided by this Agreement except to the extent and in such manner as may be agreed upon by the competent authorities of the Contracting States.

Article 5
Permanent Establishment

1. For the purposes of this Agreement, the term «permanent establishment» means a fixed place of business through which the business of an enterprise is wholly or partly carried on.

2. The term «permanent establishment» includes especially:

   (a) a place of management;

   (b) a branch;

   (c) an office;

   (d) a factory;

   (e) a workshop;

   (f) a mine, a pit, an oil or gas well, a quarry, an installation, a structure (including drilling rig or ship) or any other place of exploration or extraction of natural resources, as well as supervisory services connected therewith.

3. The term «permanent establishment» also includes:

   (a) a building site, a construction, assembly or installation project or any supervisory activity in connection with such site or project for a period of more than (6) six months within any (12) twelve-month period;

   (b) the furnishing of services, including consultancy services, by an enterprise through employees or other personnel engaged by the enterprise for such purpose or through a related party, but only where activities of that nature continue (for the same or a connected project) within the Contracting State for a period or periods aggregating more than (6) six months within any (12) twelve-month period.

4. Notwithstanding the preceding provisions of this Article, the term «permanent establishment» shall be deemed not to include:

   (a) the use of facilities solely for the purpose of storage, display or delivery of goods or merchandise belonging to the enterprise;

   (b) the maintenance of a stock of goods or merchandise belonging to the enterprise solely for the purpose of storage, display or delivery;

(c) the maintenance of a stock of goods or merchandise belonging to the enterprise solely for the purpose of processing by another enterprise;

(d) the maintenance of a fixed place of business solely for the purpose of purchasing goods or merchandise or of collecting information, for the enterprise;

(e) the maintenance of a fixed place of business solely for the purpose of carrying on, for the enterprise, any other activity;

(f) the maintenance of a fixed place of business solely for any combination of activities mentioned in subparagraphs a) to e) of this paragraph,

provided that such activity referred to in subparagraphs a)-e) of this paragraph or, in the case of subparagraph f) of this paragraph, the overall activity of the fixed place of business, is of a preparatory or auxiliary character.

4.1 Paragraph 4 of this Article shall not apply to a fixed place of business that is used or maintained by an enterprise if the same enterprise or a closely related enterprise carries on business activities at the same place or at another place in the same Contracting State and

(a) that place or other place constitutes a permanent establishment for the enterprise or the closely related enterprise under the provisions of this Article, or

(b) the overall activity resulting from the combination of the activities carried on by the two enterprises at the same place, or by the same enterprise or closely related enterprises at the two places, is not of a preparatory or auxiliary character,

provided that the business activities carried on by the two enterprises at the same place, or by the same enterprise or closely related enterprises at the two places, constitute complementary functions that are part of a cohesive business operation.

5. Notwithstanding the provisions of paragraphs 1 and 2 of this Article but subject to the provisions of paragraph 6 of this Article, where a person is acting in a Contracting State on behalf of an enterprise and, in doing so, habitually concludes contracts, or habitually plays the principal role leading to the conclusion of contracts that are routinely concluded without material modification by the enterprise, and these contracts are

(a) in the name of the enterprise, or

(b) for the transfer of the ownership of, or for the granting of the right to use, property owned by that enterprise or that the enterprise has the right to use, or

(c) for the provision of services by that enterprise,

that enterprise shall be deemed to have a permanent establishment in that Contracting State in respect of any activities which that person undertakes for the enterprise, unless the activities of such person are limited to those mentioned in paragraph 4 of this Article which, if exercised through a fixed place of business (other than a fixed place of business to which paragraph 4.1 would apply), would not make this fixed place of business a permanent establishment under the provisions of that paragraph.

6. Paragraph 5 of this Article shall not apply where the person acting in a Contracting State on behalf of an enterprise of the other Contracting State carries on business in the first-mentioned Contracting State as an independent agent and acts for the enterprise in the ordinary course of that business. Where, however, a person acts exclusively or almost exclusively on behalf of one or more enterprises to which it is closely related, that person shall not be considered to be an independent agent within the meaning of this paragraph with respect to any such enterprise.

7. The fact that a company which is a resident of a Contracting State controls or is controlled by a company which is a resident of the other Contracting State, or which carries on business in that other Contracting State (whether through a permanent establishment or otherwise), shall not of itself constitute either company a permanent establishment of the other.

8. For the purposes of this Article, a person is closely related to an enterprise if, based on all the relevant facts and circumstances, one has control of the other or both are under the control of the same persons or enterprises. In any case, a person shall be considered to be closely related to an enterprise if one possesses directly or indirectly more than (50%) fifty per cent of the beneficial interest in the other (or, in the case of a company, more than (50%) fifty per cent of the aggregate vote and value of the company's shares or of the beneficial equity interest in the company) or if another person possesses directly or indirectly more than (50%) fifty per cent of the beneficial interest (or, in the case of a company, more than (50%) fifty per cent of the aggregate vote and value of the company's shares or of the beneficial equity interest in the company) in the person and the enterprise.

Article 6
Income from Immovable Property

1. Income derived by a resident of a Contracting State from immovable property (including income from agriculture or forestry) situated in the other Contracting State may be taxed in that other Contracting State.

2. The term «immovable property» shall have the meaning which it has under the law of the Contracting State in which the property in question is situated. The term shall in any case include property accessory to immovable property, livestock and equipment used in agriculture and forestry, rights to which the provisions of general law respecting landed property apply, usufruct of immovable property and rights to variable or fixed payments as consideration for

the working of, or the right to work, mineral deposits, sources and other natural resources. Ships and aircraft shall not be regarded as immovable property.

3. The provisions of paragraph 1 of this Article shall apply to income derived from the direct use, letting, or use in any other form of immovable property.

4. The provisions of paragraphs 1 and 3 of this Article shall also apply to the income from immovable property of an enterprise.

Article 7
Business Profits

1. The profits of an enterprise of a Contracting State shall be taxable only in that Contracting State unless that enterprise carries on business in the other Contracting State through a permanent establishment situated therein. If the enterprise carries on business as aforesaid, the profits of the enterprise may be taxed in the other Contracting State but only so much of them as is attributable to:

   (a) that permanent establishment;

   (b) sales in that other Contracting State of goods or merchandise of the same or similar kind as those sold through that permanent establishment; or

   (c) other business activities carried on in that other Contracting State of the same or similar kind as those effected through that permanent establishment.

2. Subject to the provisions of paragraph 3 of this Article, where an enterprise of a Contracting State carries on business in the other Contracting State through a permanent establishment situated therein, there shall in each Contracting State be attributed to that permanent establishment the profits which it might be expected to make if it were a distinct and separate enterprise engaged in the same or similar activities under the same or similar conditions and dealing wholly independently of the enterprise of which it is a permanent establishment.

3. In determining the profits of a permanent establishment, there shall be allowed as deductions expenses which are incurred for the purposes of the permanent establishment, including executive and general administrative expenses so incurred, whether in the Contracting State in which the permanent establishment is situated or elsewhere, provided such deductions are in accordance with the provisions of and subject to the limitations of the tax laws of that Contracting State.

4. Insofar as it has been customary in a Contracting State to determine the profits to be attributed to a permanent establishment on the basis of an apportionment of the total profits of the resident to its various parts, nothing in paragraph 2 of this Article shall preclude that

Contracting State from determining the profits to be taxed by such an apportionment as may be customary; the method of apportionment adopted shall, however, be such that the result shall be in accordance with the principles contained in this Article.

5. No profits shall be attributed to a permanent establishment by reason of the mere purchase by that permanent establishment of goods or merchandise for the enterprise.

6. For the purposes of the preceding paragraphs of this Article, the profits to be attributed to the permanent establishment shall be determined by the same method year by year unless there is good and sufficient reason to the contrary.

7. Where profits include items of income which are dealt with separately in other Articles of this Agreement, then the provisions of those Articles shall not be affected by the provisions of this Article.

Article 8
Profits from International Traffic

1. Profits derived by an enterprise of a Contracting State from the operation of ships or aircraft in international traffic shall be taxable only in that Contracting State.

2. For the purposes of this Article, profits from the operation of ships or aircraft in international traffic include profits from the use, maintenance or rental of containers (including trailers and related equipment for the transport of containers) used for the transport of goods or merchandise, where such use, maintenance or rental, as the case may be, is incidental to the operation of ships or aircraft in international traffic.

3. The provisions of paragraph 1 and 2 of this Article shall also apply to profits from the participation in a pool, a joint business or an international operating agency.

Article 9
Associated Persons

1. Where

   (a) an enterprise of a Contracting State participates directly or indirectly in the management, control or capital of an enterprise of the other Contracting State, or

   (b) the same persons participate directly or indirectly in the management, control or capital of an enterprise of a Contracting State and an enterprise of the other Contracting State,

   and in either case conditions are made or imposed between the two enterprises in their commercial or financial relations which differ from those which would be made between

independent enterprises, then any profits which would, but for those conditions, have accrued to one of them, but, by reason of those conditions, have not so accrued, may be included in the profits of that enterprise and taxed accordingly.

2. Where a Contracting State includes in the profits of a resident of that Contracting State – and taxes accordingly – profits on which an enterprise of the other Contracting State has been charged to tax in that other Contracting State and the profits so included are profits which would have accrued to the enterprise of the first-mentioned Contracting State if the conditions made between the two enterprises had been those which would have been made between independent enterprises, then that other Contracting State shall make an appropriate adjustment to the amount of the tax charged therein on those profits. In determining such adjustment, due regard shall be had to the other provisions of this Agreement and the competent authorities of the Contracting States shall if necessary consult each other.

Article 10
Dividends

1. Dividends paid by a company which is a resident of a Contracting State to a resident of the other Contracting State may be taxed in that other Contracting State.

2. However, such dividends may also be taxed in the Contracting State of which the company paying the dividends is a resident and according to the laws of that Contracting State, but if the beneficial owner of the dividends is a resident of the other Contracting State, the tax so charged shall not exceed (10%) ten per cent of the gross amount of the dividends.

   This paragraph shall not affect the taxation of the company in respect of the profits out of which the dividends are paid.

3. Notwithstanding the provisions of paragraph 2 of this Article, dividends arising in a Contracting State shall be exempt from the tax in this Contracting State provided that they are paid to:

   (a) in the case of Kazakhstan:

      i. the Government of the Republic of Kazakhstan, it's central or local authorities;

      ii. the National Bank of the Republic of Kazakhstan;

      iii. JSC Fund of the National Prosperity (Samruk-Kazyna);

      iv. JSC National Managing Holding (Baiterek);

v. JSC Development Bank of Kazakhstan;

vi. JSC Kazyna Capital Management;

vii. JSC National Investment Corporation of the National Bank of Kazakhstan;

viii. JSC Unified Accumulative Pension Fund or any other retirement or pension fund organized under Kazakhstan laws, and

ix. any other such government financial institution as may be agreed from time to time between the competent authorities of the Contracting States.

b) in the case of the Sultanate of Oman:

i. the Government of Sultanate of Oman;

ii. the Central Bank of Oman;

iii. the Oman Investment Authority;

iv. the Oman Development Bank;

v. the Export Credit Guarantee Agency S.A.O.C;

vi. any retirement or pension fund organized under Omani laws, and

vii. any other statutory body or institution wholly owned by the Government of the Sultanate of Oman, as may be agreed from time to time between the competent authorities of the Contracting States;

4. The term «dividends» as used in this Article means income from shares or other rights, not being debt-claims, participating in profits, as well as income from other corporate rights which is subjected to the same taxation treatment as income from shares by the laws of the Contracting State of which the company making the distribution is a resident.

5. The provisions of paragraphs 1 and 2 of this Article shall not apply if the beneficial owner of the dividends, being a resident of a Contracting State, carries on business in the other Contracting State of which the company paying the dividends is a resident, through a permanent establishment situated therein, and the holding in respect of which the dividends are paid is effectively connected with such permanent establishment. In such case the provisions of Article 7 of this Agreement shall apply.

6. Where a company which is a resident of a Contracting State derives profits or income from the other Contracting State, that other Contracting State may not impose any tax on the dividends

paid by the company, except insofar as such dividends are paid to a resident of that other Contracting State or insofar as the holding in respect of which the dividends are paid is effectively connected with a permanent establishment situated in that other Contracting State, nor subject the company's undistributed profits to a tax on the company's undistributed profits, even if the dividends paid or the undistributed profits consist wholly or partly of profits or income arising in such other Contracting State.

Article 11
Interest

1. Interest arising in a Contracting State and paid to a resident of the other Contracting State may be taxed in that other Contracting State.

2. However, such interest may also be taxed in the Contracting State in which it arises and according to the laws of that Contracting State, but if the beneficial owner of the interest is a resident of the other Contracting State, the tax so charged shall not exceed (10%) ten per cent of the gross amount of the interest.

3. Notwithstanding the provisions of paragraph 2 of this Article, interest arising in a Contracting State shall be exempt from the tax in this Contracting State provided that they are paid to:

   (a) in the case of Kazakhstan:

      i. the Government of the Republic of Kazakhstan, it's central or local authorities;

      ii. the National Bank of the Republic of Kazakhstan;

      iii. JSC Fund of the National Prosperity (Samruk-Kazyna);

      iv. JSC National Managing Holding (Baiterek);

      v. JSC Development Bank of Kazakhstan;

      vi. JSC Kazyna Capital Management;

      vii. JSC National Investment Corporation of the National Bank of Kazakhstan;

      viii. JSC Unified Accumulative Pension Fund or any other retirement or pension fund organized under Kazakhstan laws; and

      ix. any other such government financial institution as may be agreed from time to time between the competent authorities of the Contracting States.

   (b) in the case of the Sultanate of Oman:

i. the Government of Sultanate of Oman;

ii. the Central Bank of Oman;

iii. the Oman Investment Authority;

iv. the Oman Development Bank;

v. the Export Credit Guarantee Agency S.A.O.C;

vi. any retirement or pension fund organized under Omani laws, and

vii. any other statutory body or institution wholly owned by the Government of the Sultanate of Oman, as may be agreed from time to time between the competent authorities of the Contracting States;

4. The term «interest» as used in this Article means income from debt-claims of every kind, whether or not secured by mortgage and whether or not carrying a right to participate in the debtor's profits, and in particular, income from state securities and income from bonds or debentures, including premiums and prizes attaching to such securities, bonds or debentures. Penalty charges for late payment shall not be regarded as interest for the purpose of this Article.

5. The provisions of paragraphs 1 and 2 of this Article shall not apply if the beneficial owner of the interest, being a resident of a Contracting State, carries on business in the other Contracting State in which the interest arises, through a permanent establishment situated therein, and the debt-claim in respect of which the interest is paid is effectively connected with such permanent establishment. In such case the provisions of Article 7 of this Agreement shall apply.

6. Interest shall be deemed to arise in a Contracting State when the payer is a resident of that Contracting State. Where, however, the person paying the interest, whether he is a resident of a Contracting State or not, has in a Contracting State a permanent establishment in connection with which the indebtedness on which the interest is paid was incurred, and such interest is borne by such permanent establishment, then such interest shall be deemed to arise in the Contracting State in which the permanent establishment is situated.

7. Where, by reason of a special relationship between the payer and the beneficial owner or between both of them and some other person, the amount of the interest, having regard to the debt-claim for which it is paid, exceeds the amount which would have been agreed upon by the payer and the beneficial owner in the absence of such relationship, the provisions of this Article shall apply only to the last-mentioned amount. In such case, the excess part of the payments shall remain taxable according to the laws of each Contracting State, due regard being had to the other provisions of this Agreement.

Article 12
Royalties

1. Royalties arising in a Contracting State and paid to a resident of the other Contracting State may be taxed in that other Contracting State.

2. However, such royalties may also be taxed in the Contracting State in which they arise and according to the laws of that Contracting State, but if the beneficial owner of the royalties is a resident of the other Contracting State, the tax so charged shall not exceed (10%) ten per cent of the gross amount of such royalties.

3. The term «royalties» as used in this Article means payments of any kind received as a consideration for the use of, or the right to use, any copyright of literary, artistic or scientific work including software, cinematograph films, tapes used for radio or television broadcasting, any patent, trade mark, design or model, plan, secret formula or process, or for information concerning industrial, commercial or scientific experience, and payments for the use of, or the right to use, industrial, commercial or scientific equipment.

4. The provisions of paragraphs 1 and 2 of this Article shall not apply if the beneficial owner of the royalties, being a resident of a Contracting State, carries on business in the other Contracting State in which the royalties arise, through a permanent establishment situated therein, and the right or property in respect of which the royalties are paid is effectively connected with such permanent establishment. In such case the provisions of Article 7 of this Agreement shall apply.

5. Royalties shall be deemed to arise in a Contracting State when the payer is a resident of that Contracting State. Where, however, the person paying the royalties, whether he is a resident of a Contracting State or not, has in a Contracting State a permanent establishment in connection with which the liability to pay the royalties was incurred, and such royalties are borne by such permanent establishment, then such royalties shall be deemed to arise in the Contracting State in which the permanent establishment is situated.

6. Where, by reason of a special relationship between the payer and the beneficial owner or between both of them and some other person, the amount of the royalties, having regard to the use, right or information for which they are paid, exceeds the amount which would have been agreed upon by the payer and the beneficial owner in the absence of such relationship, the provisions of this Article shall apply only to the last-mentioned amount. In such case, the excess part of the payments shall remain taxable according to the laws of each Contracting State, due regard being had to the other provisions of this Agreement.

Article 13
Fees for Technical Services

1. Fees for technical services arising in a Contracting State and paid to a resident of the other Contracting State may be taxed in that other Contracting State.

2. However, such fees for technical services may also be taxed in the Contracting State in which they arise and according to the laws of that Contracting State, but where the beneficial owner of the fees for technical services is a resident of the other Contracting State, the tax so charged shall not exceed (10%) ten per cent of the gross amount of the fees for technical services.

3. The term «fees for technical services» as used in this Article means payments of any kind in consideration for any services of a technical, managerial or consultancy nature, other than those mentioned in Article 15 of this Agreement.

4. The provisions of paragraphs 1 and 2 of this Article shall not apply if the beneficial owner of the fees for technical services, being a resident of a Contracting State, carries on business in the other Contracting State in which the fees for technical services arise through a permanent establishment situated therein, and the fees for technical services are effectively connected with such permanent establishment. In such a case, the provisions of Article 7 of this Agreement shall apply.

5. Fees for technical services shall be deemed to arise in a Contracting State when the payer is a resident of that Contracting State. Where, however, the person paying the fees for technical services, whether he is a resident of a Contracting State or not, has in a Contracting State a permanent establishment in connection with which the obligation to pay the fees for technical services was incurred, and such fees for technical services are borne by such permanent establishment, then such fees for technical services shall be deemed to arise in the Contracting State in which the permanent establishment is situated.

6. Where, by reason of a special relationship between the payer and the beneficial owner or between both of them and some other person, the amount of the fees for technical services paid exceeds, for whatever reason, the amount which would have been agreed upon by the payer and the beneficial owner in the absence of such relationship, the provisions of this Article shall apply to the last- mentioned amount. In such case, the excess part of the payments shall remain taxable according to the laws of each Contracting State, due regard being had to the other provisions of this Agreement.

Article 14
Capital Gains

1. Gains derived by a resident of a Contracting State from the alienation of immovable property referred to in Article 6 of this Agreement and situated in the other Contracting State may be taxed in that other Contracting State.

2. Gains from the alienation of movable property forming part of the business property of a permanent establishment which an enterprise of a Contracting State has in the other Contracting State, including such gains from the alienation of such a permanent establishment (alone or with the whole company), may be taxed in that other Contracting State.

3. Gains that an enterprise of a Contracting State that operates ships or aircraft in international traffic derives from the alienation of such ships or aircraft, or of movable property pertaining to the operation of such ships or aircraft, shall be taxable only in that Contracting State.

4. Gains derived by a resident of a Contracting State from the alienation of shares or comparable interests in the capital of a company deriving more than (50%) fifty per cent of their value directly or indirectly from immovable property situated in the other Contracting State may be taxed in that other Contracting State.

5. Gains from the alienation of any property other than that referred to in paragraphs 1, 2, 3 and 4 of this Article shall be taxable only in the Contracting State of which the alienator is a resident.

Article 15
Income from Employment

1. Subject to the provisions of Articles 16, 18 and 19 of this Agreement, salaries, wages and other similar remuneration derived by a resident of a Contracting State in respect of an employment shall be taxable only in that Contracting State unless the employment is exercised in the other Contracting State. If the employment is so exercised, such remuneration as is derived therefrom may be taxed in that other Contracting State.

2. Notwithstanding the provisions of paragraph 1 of this Article, remuneration derived by a resident of a Contracting State in respect of an employment exercised in the other Contracting State shall be taxable only in the first-mentioned Contracting State if:

   (a) the recipient is present in the other Contracting State for a period or periods not exceeding in the aggregate (183) one hundred and eighty-three days in any (12) twelve month period commencing or ending in the fiscal year concerned, and

   (b) the remuneration is paid by, or on behalf of, an employer who is not a resident of the other Contracting State, and

(c) the remuneration is not borne by a permanent establishment which the employer has in the other Contracting State.

3. Notwithstanding the preceding provisions of this Article, remuneration derived in respect of an employment exercised aboard a ship or aircraft operated in international traffic, may be taxed in the Contracting State of which the enterprise operating the ship or aircraft is a resident.

Article 16
Directors' Fees

Directors' fees and other similar payments derived by a resident of a Contracting State in his capacity as a member of the board of directors or of a similar body of a company which is a resident of the other Contracting State may be taxed in that other Contracting State.

Article 17
Entertainers and Sportspersons

1. Notwithstanding the provisions of Article 15 of this Agreement, income derived by a resident of a Contracting State as an entertainer, such as a theatre, motion picture, radio or television artiste, or a musician, or as a sportsperson, from that resident's personal activities as such exercised in the other Contracting State, may be taxed in that other Contracting State.

2. Where income in respect of personal activities exercised by an entertainer or a sportsperson acting as such accrues not to the entertainer or sportsperson but to another person, that income may, notwithstanding the provisions of Article 15 of this Agreement, be taxed in the Contracting State in which the activities of the entertainer or sportsperson are exercised.

3. The provisions of paragraphs 1 and 2 of this Article shall not apply to income derived from activities performed in a Contracting State by entertainer or sportsperson if the visit to that State is wholly or mainly supported by public funds of one or both of the Contracting States or political subdivision, a central or a local authority thereof. In such a case, the income shall be taxable only in the Contracting State in which the entertainer or sportsperson is a resident.

Article 18
Pensions

Subject to the provisions of paragraph 2 of Article 19 of this Agreement, pensions and other similar remuneration paid to a resident of a Contracting State in consideration of past employment shall be taxable only in that Contracting State.

Article 19
Government service

1.

(a) Salaries, wages and other similar remuneration, paid by a Contracting State or a political subdivision, central or a local authority thereof to an individual in respect of services rendered to that Contracting State or a political subdivision, central or a local authority shall be taxable only in that Contracting State.

(b) However, such salaries, wages and other similar remuneration shall be taxable only in the other Contracting State if the services are rendered in that other Contracting State and the individual is a resident thereof who:

i. is a national of that other Contracting State; or

ii. did not become a resident of that other Contracting State solely for the purpose of rendering the services.

2.

(a) Notwithstanding the provisions of paragraph 1 of this Article, pensions and other similar remuneration paid by, or out of funds created by, a Contracting State or a political subdivision, central or a local authority thereof to an individual in respect of services rendered to that Contracting State or subdivision, a central or a local authority shall be taxable only in that Contracting State.

(b) However, such pensions and other similar remuneration shall be taxable only in the other Contracting State if the individual is a resident of and a national of that other Contracting State.

3. The provisions of Articles 15, 16, 17 and 18 of this Agreement shall apply to salaries, wages, pensions and other similar remuneration in respect of services rendered in connection with a business carried on by a Contracting State or a political subdivision, a central or a local authority thereof.

Article 20
Students or Business Apprentices

1. Payments which a student or business apprentice who is or was immediately before visiting a Contracting State a resident of the other Contracting State and who is present in the first-mentioned Contracting State solely for the purpose of his education or training receives for the

purpose of his maintenance, education or training shall not be taxed in that Contracting State, provided that such payments arise from sources outside that Contracting State.

2. In respect of grants, scholarships and other similar remuneration and remuneration from employment not covered by paragraph 1 of this Article, a student or business apprentice referred to in paragraph 1 of this Article shall, in addition, be entitled during such education or training to the same exemptions, reliefs or reductions in respect of taxes available to residents of the Contracting State which he is visiting.

Article 21
Teachers, Professors and Researchers

An individual who is, or immediately before visiting a Contracting State was, a resident of the other Contracting State and is present in the first-mentioned Contracting State for the primary purpose of teaching, giving lectures or conducting research at educational organizations or scientific research institutions of the Contracting State accredited by the Government of the first-mentioned Contracting State shall be exempt from tax in the first-mentioned Contracting State, for a period of (3) three years from the date of his first arrival in the first-mentioned Contracting State, in respect of remuneration for such teaching, lectures or research.

Article 22
Other Income

1. Items of income of a resident of a Contracting State, wherever arising, not dealt with in the foregoing Articles of this Agreement shall be taxable only in that Contracting State.

2. The provisions of paragraph 1 of this Article shall not apply to income, other than income from immovable property as defined in paragraph 2 of Article 6 of this Agreement, if the recipient of such income, being a resident of a Contracting State, carries on business in the other Contracting State through a permanent establishment situated therein, and the right or property in respect of which the income is paid is effectively connected with such permanent establishment. In such case the provisions of Article 7 of this Agreement shall apply.

3. Notwithstanding the provisions of paragraphs 1 of this Article, items of income of a resident of a Contracting State not dealt with in the foregoing Articles of this Agreement and arising in the other Contracting State may also be taxed in that other Contracting State.

Article 23
Capital

1. Capital represented by immovable property as defined in Article 6 of this Agreement, owned by a resident of a Contracting State and situated in the other Contracting State, may be taxed in that other Contracting State.

2. Capital represented by movable property forming part of the business property of a permanent establishment which an enterprise of a Contracting State has in the other Contracting State, may be taxed in that other Contracting State.

3. Capital of an enterprise of Contracting State that operates ships or aircraft in international traffic represented by such ships or aircraft, and by movable property pertaining to the operation of such ships or aircraft, shall be taxable only in that Contracting State.

4. All other elements of capital of a resident of a Contracting State shall be taxable only in that Contracting State.

Article 24
Elimination of Double Taxation

1. Where a resident of a Contracting State derives income or owns capital which, in accordance with the provisions of this Agreement, may be taxed in the other Contracting State, the first-mentioned Contracting State shall allow:

   (a) as a deduction from the tax on the income of that resident, an amount equal to the income tax paid in the other Contracting State;

   (b) as a deduction from the tax on the capital of that resident, an amount equal to the capital tax paid in the other Contracting State.

   Such deduction in either case shall not, however, exceed that part of the income tax or capital tax, as computed before the deduction is given, which is attributable, as the case may be, to the income or the capital which may be taxed in the other Contracting State.

2. Where in accordance with any provision of this Agreement income derived or capital owned by a resident of a Contracting State is exempt from tax in that Contracting State, such Contracting State may nevertheless, in calculating the amount of tax on the remaining income or capital of such resident, take into account the exempted income or capital.

Article 25
Non-discrimination

1. Nationals of a Contracting State shall not be subjected in the other Contracting State to any taxation or any requirement connected therewith, which is other or more burdensome than the taxation and connected requirements to which nationals of that other Contracting State in the same circumstances, in particular with respect to residence, are or may be subjected. This provision shall, notwithstanding the provisions of Article 1 of this Agreement, also apply to persons who are not residents of one or both of the Contracting States.

2. Stateless persons who are residents of a Contracting State shall not be subjected in either Contracting State to any taxation or any requirement connected therewith which is other or more burdensome than the taxation and connected requirements to which nationals of the Contracting State concerned in the same circumstances, in particular with respect to residence, are or may be subjected.

3. The taxation on a permanent establishment which a resident of a Contracting State has in the other Contracting State shall not be less favourably levied in that other Contracting State than the taxation levied on residents of that other Contracting State carrying on the same activities. This provision shall not be construed as obliging a Contracting State to grant to residents of the other Contracting State any personal allowances, reliefs and reductions for taxation purposes on account of civil status or family responsibilities which it grants to its own residents.

4. Except where the provisions of paragraph 1 of Article 9, paragraph 7 of Article 11, paragraph 6 of Article 12, or paragraph 6 of Article 13 of this Agreement, apply, interest, royalties, fees for technical services and other disbursements paid by an enterprise of a Contracting State to a resident of the other Contracting State shall, for the purpose of determining the taxable profits of such enterprise, be deductible under the same conditions as if they had been paid to a resident of the first-mentioned Contracting State. Similarly, any debts of an enterprise of a Contracting State to a resident of the other Contracting State shall, for the purpose of determining the taxable capital of such enterprise, be deductible under the same conditions as if they had been contracted to a resident of the first-mentioned Contracting State.

5. Enterprises which are residents of a Contracting State, the capital of which is wholly or partly owned or controlled, directly or indirectly, by one or more residents of the other Contracting State, shall not be subjected in the first-mentioned Contracting State to any taxation or any requirement connected therewith which is other or more burdensome than the taxation and connected requirements to which other similar companies which are residents of the first-mentioned Contracting State are or may be subjected.

6. The provisions of this Article shall, notwithstanding the provision of Article 2 of this Agreement, apply to taxes of every kind and description.

Article 26
Mutual Agreement Procedure

1. Where a person considers that the actions of one or both of the Contracting States result or will result for him in taxation not in accordance with the provisions of this Agreement, he may, irrespective of the remedies provided by the domestic law of those Contracting States, present his case to the competent authority of either Contracting State. The case must be presented within (3) three years from the first notification of the action resulting in taxation not in accordance with the provisions of this Agreement.

2. The competent authority of the Contracting State shall endeavour, if the objection appears to it to be justified and if it is not itself able to arrive at a satisfactory solution, to resolve the case by mutual agreement with the competent authority of the other Contracting State, with a view to the avoidance of taxation which is not in accordance with this Agreement. Any agreement reached shall be implemented notwithstanding any time limits in the domestic law of the Contracting States.

3. The competent authorities of the Contracting States shall endeavour to resolve by mutual agreement any difficulties or doubts arising as to the interpretation or application of this Agreement. They may also consult together for the elimination of double taxation in cases not provided for in this Agreement.

4. The competent authorities of the Contracting States may communicate with each other directly, including through a joint commission consisting of themselves or their representatives, for the purpose of reaching an agreement in the sense of the preceding paragraphs of this Article.

Article 27
Exchange of Information

1. The competent authorities of the Contracting States shall exchange such information as is foreseeably relevant for carrying out the provisions of this Agreement or to the administration or enforcement of the domestic laws concerning taxes of every kind and description imposed on behalf of the Contracting States, or of their political subdivisions, central or local authorities, insofar as the taxation thereunder is not contrary to this Agreement. The exchange of information is not restricted by Articles 1 and 2 of this Agreement.

2. Any information received under paragraph 1 of this Article by a Contracting State shall be treated as secret in the same manner as information obtained under the domestic laws of that Contracting State and shall be disclosed only to persons or authorities (including courts and administrative bodies) concerned with the assessment or collection of, the enforcement or prosecution in respect of, the determination of appeals in relation to the taxes referred to in paragraph 1 of this Article, or the oversight of the above. Such persons or authorities shall use

the information only for such purposes. They may disclose the information in public court proceedings or in judicial decisions. Notwithstanding foregoing, information received by a Contracting State may be used for other purposes when such information may be used for such other purposes under the laws of both Contracting States and the competent authority of the supplying Contracting State authorises such use.

3. In no case shall the provisions of paragraphs 1 and 2 of this Article be construed so as to impose on a Contracting State the obligation:

   (a) to carry out administrative measures at variance with the laws and administrative practice of that or of the other Contracting State;

   (b) to supply information which is not obtainable under the laws or in the normal course of the administration of that or of the other Contracting State;

   (c) to supply information which would disclose any trade, business, industrial, commercial or professional secret or trade process, or information, the disclosure of which would be contrary to public policy (ordre public).

4. If information is requested by a Contracting State in accordance with this Article, the other Contracting State shall use its information gathering measures to obtain the requested information, even though that other Contracting State may not need such information for its own tax purposes. The obligation contained in the preceding sentence is subject to the limitations of paragraph 3 of this Article but in no case shall such limitations be construed to permit a Contracting State to decline to supply information solely because it has no domestic interest in such information.

5. In no case shall the provisions of paragraph 3 of this Article be construed to permit a Contracting State to decline to supply information solely because the information is held by a bank, other financial institution, nominee or person acting in an agency or a fiduciary capacity or because it relates to ownership interests in a person.

Article 28
Assistance in the Collection of Taxes

1. The Contracting States shall lend assistance to each other in the collection of revenue claims. This assistance is not restricted by Articles 1 and 2 of this Agreement. The competent authorities of the Contracting States may by mutual agreement settle the mode of application of this Article.

2. The term «revenue claim» as used in this Article means an amount owed in respect of taxes of every kind and description imposed on behalf of the Contracting States, or of their political

subdivisions, central or local authorities, insofar as the taxation thereunder is not contrary to this Agreement or any other instrument to which the Contracting States are parties, as well as interest, administrative penalties and costs of collection or conservancy related to such amount.

3. When a revenue claim of a Contracting State is enforceable under the laws of that Contracting State and is owed by a person who, at that time, cannot, under the laws of that Contracting State, prevent its collection, that revenue claim shall, at the request of the competent authority of that Contracting State, be accepted for purposes of collection by the competent authority of the other Contracting State. That revenue claim shall be collected by that other Contracting State in accordance with the provisions of its laws applicable to the enforcement and collection of its own taxes as if the revenue claim were a revenue claim of that other Contracting State.

4. When a revenue claim of a Contracting State is a claim in respect of which that Contracting State may, under its law, take measures of conservancy with a view to ensure its collection, that revenue claim shall, at the request of the competent authority of that Contracting State, be accepted for purposes of taking measures of conservancy by the competent authority of the other Contracting State. That other Contracting State shall take measures of conservancy in respect of that revenue claim in accordance with the provisions of its laws as if the revenue claim were a revenue claim of that other Contracting State even if, at the time when such measures are applied, the revenue claim is not enforceable in the first-mentioned Contracting State or is owed by a person who has a right to prevent its collection.

5. Notwithstanding the provisions of paragraphs 3 and 4 of this Article, a revenue claim accepted by a Contracting State for purposes of paragraph 3 or 4 of this Article shall not, in that Contracting State, be subject to the time limits or accorded any priority applicable to a revenue claim under the laws of that Contracting State by reason of its nature as such. In addition, a revenue claim accepted by a Contracting State for the purposes of paragraph 3 or 4 of this Article shall not, in that Contracting State, have any priority applicable to that revenue claim under the laws of the other Contracting State.

6. Proceedings with respect to the existence, validity or the amount of a revenue claim of a Contracting State shall not be brought before the courts or administrative bodies of the other Contracting State.

7. Where, at any time after a request has been made by a Contracting State under paragraph 3 or 4 of this Article and before the other Contracting State has collected and remitted the relevant revenue claim to the first-mentioned Contracting State, the relevant revenue claim ceases to be:

   (a) in the case of a request under paragraph 3 of this Article, a revenue claim of the first-mentioned Contracting State that is enforceable under the laws of that Contracting State

and is owed by a person who, at that time, cannot, under the laws of that Contracting State, prevent its collection, or

(b) in the case of a request under paragraph 4 of this Article, a revenue claim of the first-mentioned Contracting State in respect of which that Contracting State may, under its laws, take measures of conservancy with a view to ensure its collection,

the competent authority of the first-mentioned Contracting State shall promptly notify the competent authority of the other Contracting State of that fact and, at the option of the other Contracting State, the first-mentioned Contracting State shall either suspend or withdraw its request.

8. In no case shall the provisions of this Article be construed so as to impose on a Contracting State the obligation:

(a) to carry out administrative measures at variance with the laws and administrative practice of that or of the other Contracting State;

(b) to carry out measures which would be contrary to public policy (ordre public);

(c) to provide assistance if the other Contracting State has not pursued all reasonable measures of collection or conservancy, as the case may be, available under its laws or administrative practice;

(d) to provide assistance in those cases where the administrative burden for that Contracting State is clearly disproportionate to the benefit to be derived by the other Contracting State.

Article 29
Members of Diplomatic Missions and Consular Posts

Nothing in this Agreement shall affect the fiscal privileges of members of diplomatic missions and consular posts under the general rules of international law or under the provisions of special agreements.

Article 30
Entitlement to Benefits

Notwithstanding the other provisions of this Agreement, a benefit under this Agreement shall not be granted in respect of an item of income or capital if it is reasonable to conclude, having regard to all relevant facts and circumstances, that obtaining that benefit was one of the principal purposes of any arrangement or transaction that resulted directly or indirectly in that benefit, unless it is established that granting that benefit in these circumstances would be in accordance with the object and purpose of the relevant provisions of this Agreement.

Article 31
Entry into Force

1. This Agreement shall enter into force on the date of the receipt through diplomatic channels of the latter written notification, informing that the internal procedures required for the entry into force of this Agreement have been completed by the Contracting States.

2. This Agreement shall apply:

   (a) in respect of taxes withheld at source: for income paid or credited on or after the first day of January in the calendar year next following the year in which this Agreement enters into force; and

   (b) in respect of other taxes on income, and taxes on capital, to taxes chargeable for any taxable year beginning on or after the first day of January of the calendar year next following the year in which this Agreement enters into force.

Article 32
Amendments

This Agreement may be amended by mutual consent of the Contracting States by concluding separate Protocols which shall form an integral part of this Agreement and enter into force in accordance with the provisions of Article 31 of this Agreement.

Article 33
Termination

1. This Agreement is concluded for a period of (5) five years and shall be extended automatically for each next calendar year, unless either one of the Contracting States notifies in writing, through diplomatic channels, the other Contracting State at least before June 30 of a calendar year of its intention to terminate this Agreement, provided that the request for termination is not made before the expiry of the first five-year period.

2. This Agreement shall cease to have effect:

   (a) in respect of taxes withheld at source: for income paid or credited on or after first January in the year next following that in which the notice of termination is given; and

   (b) in respect of other taxes on income, and taxes on capital, to taxes chargeable for any taxable year beginning on or after the first day of January of the calendar year next following the year in which the notice of termination is given.

In witness whereof, the undersigned, being duly authorized thereto, have signed this Agreement.

DONE at Astana on the 29 day of May 2025 (corresponding to 02/12/1446 AH) in duplicate originals each in the Arabic, Kazakh, English and Russian languages, all texts being equally authentic. In case of divergence between the texts, the English text shall prevail.

FOR THE GOVERNMENT OF THE SULTANATE OF OMAN	FOR THE GOVERNMENT OF THE REPUBLIC OF KAZAKHSTAN

Protocol

On the date of signing of the Agreement between the Government of the Sultanate of Oman and the Government of the Republic of Kazakhstan for the Avoidance of Double Taxation and the Prevention of Fiscal Evasion with Respect to Taxes on Income and on Capital (hereinafter the «Agreement»), the Contracting States have agreed on the following provisions which shall form an integral part of the Agreement:

1. With reference to Article 4:

   For the purposes of paragraph 1 of Article 4, the term «local authority» in the case of the Sultanate of Oman includes a statutory body constituted under Royal Decree of the Sultanate of Oman and wholly owned by the Government of the Sultanate of Oman.

2. With reference to Article 7:

   Where the information available to or readily obtainable by the competent authority of a Contracting State is not adequate to determine the profits of a permanent establishment, profits may be calculated in accordance with the tax laws of that Contracting State, provided that the determination of the profits is in accordance with the principles of this Article.

3. With reference to Article 10:

   Nothing in the Agreement shall be construed as preventing a Contracting State from imposing a special tax on the profits of a company attributable to a permanent establishment in that Contracting State, in addition to the tax which would be chargeable in the profits of a company which is a resident of that Contracting State, provided that any additional tax so charged shall not exceed (5%) five per cent of the amount of such profits. For the purpose of this paragraph, the profits shall be determined after deducting therefrom all taxes, other than the additional tax referred to in this paragraph, imposed in the Contracting State in which the permanent establishment is situated.

FOR THE GOVERNMENT OF THE SULTANATE OF OMAN	FOR THE GOVERNMENT OF THE REPUBLIC OF KAZAKHSTAN